

الفكر العالمي
- ٨ -

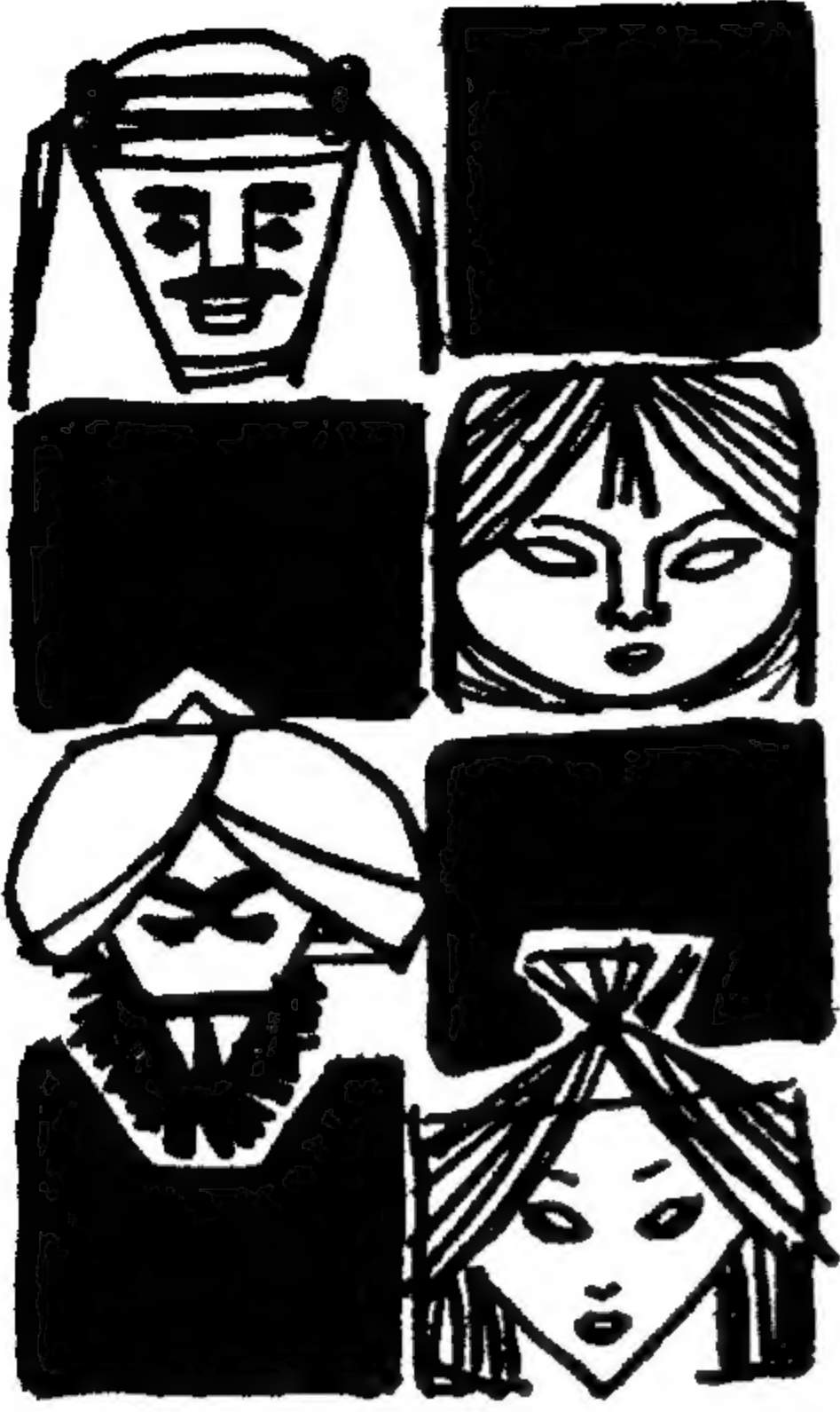


مقبل الديمقراطية
في آسيا



0192143

Bibliotheca Alexandrina



مستقبل الديمقراطية في آسيا

أصدره : المكتب الهندى للدراسات البريطانية
ترجمه : عبد الواحد الامبى الى

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز بن عبد الله
يوسف بن محمد بن عبد الله
المؤسس
الأسكنية

الفكر العربي إلى
سلسلة كتب شخصية
تصدرها جمعية الوعي القومي
كتاب إبريل ١٩٦٠

الأستاذ الدكتور
عبد العزيز بن
نسيم اللغة العربية
بجامعة
السعودية

مقدمة

منذ ظهور النظم الديمقراطية في أثينا قبل ميلاد المسيح حتى يومنا هذا ظلت الديمقراطية « الهدف الأسمى للشعوب في مختلف بلاد العالم ، واكتسبت كلمة « الديمقراطية » من القداسة ما جعل نظم الحكم على اختلافها تحاول وصف نفسها بالديمقراطية « فعندنا الآن ديمقراطيات رأسمالية وديمقراطيات اشتراكية وديمقراطيات شيوعية ، ولعل تشبث كل نظام للحكم بأن يوصف بالديمقراطية يرجع إلى أن اللفظة اكتسبت مع مرور الزمن جاذبية وسحراً . وارتبطت أذهان الناس بمبادئ الحرية والأخاء والمساواة وتكافؤ الفرصة وحكم الشعب بالشعب إلى غير ذلك من الشعارات الأخاذة التي يهتف بها الناس في كل مكان .

ومع ذلك فقد ظهر في بعض الأحيان كتاب نقدوا النظام الديمقراطي ولا عجب في هذا ، لأن جوهر الديمقراطية هو حرية الرأي وحرية النقد لكل شيء ، ولو كان للديمقراطية قضاؤها ، وكان من كبار نقاد الديمقراطية سير هنري مين الذي كتب عام ١٨٨٤ ، حين كانت إنجلترا موشكة على الأخذ بمبدأ التصويت العام ، قال « أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الديمقراطية الغربية تختلف في جوهرها عن الملكية الاستبدادية ، لأن مقاييس النجاح في أداء الحكومة لواجباتها الضرورية والطبيعية لا تختلف في الحالتين » . وعنده أن هذه الواجبات تتعلق بالدفاع وتحقيق المصالح الحيوية في الدولة وفي الخارج ، كما تتعلق بنظام الدولة وأمنها ووفائها بحاجاتها في الداخل ، وكل هذه الواجبات دون استثناء تستدعي اتخاذ قرارات حازمة ، لأن حكام الدولة مهما يكن شكل الحكم فيها لا بد لهم من فرض الضرائب والتجنيد وتغليب المصالح العامة على المصالح الخاصة .

ورغم ما في هذا الكلام من إسراف وانحراف فانه يشير إلى نقطة هامة ، هي أن الأخذ بنظام الديمقراطية الغربية من شأنه إضعاف قدرة الحكومة على مواجهة المواقف والتبعات في الداخل والخارج بصورة حازمة . وهو أمر يكاد يجمع عليه الكتاب السياسيون في العالم الغربي الآن ، ولكن العجيب أن يكون هذا هو رأي سير هنري مين في أواخر القرن التاسع عشر أيام الازدهار الصناعي والتوسع الاستعماري واستقرار السلام وعدم الحاجة إلى حكومة قوية تتدخل في أعمال الأفراد وتوجه نشاطهم .

أما في الدول الناشئة في وقتنا الحاضر ، فالموقف يختلف كل الاختلاف

عن موقف دول غرب أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ، فالاستعمار الذي جلب الرخاء إلى دول غرب أوروبا قد أصاب اقتصاد البلاد المستعمرة بالضعف والتدهور ، فلما استقلت هذه البلاد وتبأت للسير في ركب الحضارة والتقدم وجدت أن الدول الكبرى قد بلغت من السبق في المجالين العلمي والتكنولوجي حداً بعيداً ، وقد ألقى هذا الموقف واجبات خاصة على الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، وأهم هذه الواجبات تعبئة مواردها وتنميتها وتوجيه اقتصاد الدولة الوجهة التي تحقق أكبر قدر من التقدم في أقصر وقت ممكن ، فرسمت الخطط الشاملة للتنمية الاقتصادية وأشركت القطاع العام مع القطاع الخاص في تنفيذها ، وجعلت للدولة الإشراف على التنفيذ لكفالة السير بالخطوة إلى تحقيق الأهداف التي تتوخاها الدولة في أقصر وقت ممكن حتى تعوض بعض ما فاتها ، وتلحق بركب الحضارة والتقدم .

ولما كانت معظم دول آسيا تسير الآن في طريق التطور والإثراء الإقتصادي بعد أن تحررت من السيطرة والاستغلال الأجنبي ، لذلك نرى أن الشكل النهائي للحكم في هذه البلاد لم يتضح بعد ، ومن وقت إلى آخر تعقد الاجتماعات بين ممثلي حكومات هذه البلاد أو شعوبها للاتفاق على الأسس والقواعد التي يمكن أن يقوم عليها نظام ديمقراطي يتفق مع طبيعة هذه البلاد وأهدافها ومستقبلها .

ومن الطبيعي أن تختلف الآراء في مثل هذه المجالات ، فمن قائل بأن الحرية السياسية هي التي تحقق المعنى الديمقراطي وأنها الطريق الذي يؤدي إلى خير النتائج بالنسبة للفرد والمجموع ، ومن قائل إن الاعتبار الأول يجب أن يكون للحرية الاقتصادية ، أي تحرير الفرد من الحاجة والعوز ،

وأنه لا معنى للحرية السياسية بغير هذا التحرر المادى ، وبين هذين الرأيين آراء كثيرة تحاول التوفيق بينهما والوصول إلى نمط من الحكم الديمقراطى يقدم للأفراد ما يحتاجون إليه من خبز وحرية .

وهكذا جاء هذا الكتاب معرضاً لآراء شتى فى معنى الديمقراطية وأهدافها والمصير الذى ينتظرها فى المستقبل .

أصين شاكر

رئيس جمعية الوعى القومى

المكتب الهندي للدراسات البرلمانية

تأسس هذا المكتب في شهر يونيو من عام ١٩٥٥ للعمل على زيادة الاهتمام بالنظم الديمقراطية ودراستها وتوجيه عناية خاصة لهذه النظم في بلاد الهند .

ويقوم هذا المكتب بتنظيم الاجتماعات العامة والندوات المختلفة كما يصدر صحيفة شهرية بعنوان « الدراسات البرلمانية » .

ويحرص المكتب بصفة خاصة على متابعة التيارات الهامة في الحياة البرلمانية الهندية . وقد أحس بأنه يستطيع أن يحقق بعض أهدافه البعيدة لو طل على اتصال بالأحداث السياسية وتياراتها المختلفة داخل الهند وخارجها .

ومشاكل الديمقراطية ليست مجرد مشاكل تنظيمية ، كما أن شكل الحكومة اليوم لم يعد القاعدة الوحيدة التي نحكم بها على عمق جذور النظام الديمقراطي في أي بلد . ولذلك فإننا نحاول دائماً أن نتبع كل التطورات السياسية في الهند ، وأن ندرس بطريقة موضوعية كل التيارات السياسية العالمية .

ولم يدخر المكتب وسعاً في الاهتمام بالهزات الفجائية التي أحدثتها الثورات المعادية للديموقراطية والتي وقعت في بعض مناطق آسيا خلال الفترة الأخيرة من عام ١٩٥٨ .

ولقد أصبحت الظروف التي أدت إلى فشل النظم الديمقراطية في بعض الدول ، جديرة بالنظر والاعتبار من كل المهتمين بالشئون السياسية ، وظهر لنا أن التيارات التي توجد وراء كل الأحداث ليست إلا انتكاسة خطيرة ، الأمر الذي جعلنا نحس بأن على المكتب أن يركز كل اهتمامه على مستقبل الديمقراطية في آسيا .

ومن أجل هذا وجهنا الدعوة لحضور هذا الاجتماع الذي نناقش فيه مستقبل الديمقراطية ومشاكلها في الدول الآسيوية .

وقد تفضل شري نهر و فالتى كلمة الافتتاح في هذا الاجتماع ، كما تفضل رئيس مجلس النواب الهندي بقبول رئاسته .

وساهم عدد كبير من ممثلى الدول الآسيوية وكذلك مندوبى أمريكا وبولندا وبعض زعماء الأحزاب السياسية في الهند ، وطائفة من العلماء المتخصصين فى الشئون السياسية . ساهم هؤلاء جميعاً في هذا الاجتماع بأبحاثهم ومناقشاتهم الموجهة

وهكذا نجح هذا الاجتماع في تقديم طائفة من الآراء القيمة حول هذا الموضوع الخطير

ولقد تلقى المكتب عدداً من الطلبات التي يرجو فيها أصحابها موافاتهم بنسخ من الأبحاث التي أقيمت في هذا الاجتماع .

ويسعدنا أن نقدم هذا المجلد الذى استطعنا أن نجتمع فيه كل ما ألقى
فى هذا الاجتماع من أبحاث قيمة عن الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا
ونأمل أن يكون لتداولها وانتشارها على نطاق واسع أثر كبير فى تنمية
الوعى وزيادة الاهتمام بهذه المشكلة الهامة .

سوقارة لادى

رئيس المكتب

كلمة
شكري سوهتان لاي
رئيس المكتب الهندى للدراسات البرلمانية

أيها السادة . . .

لقد ظهرت أهمية « مشاكل الديمقراطية ومستقبلها في آسيا » وهو الموضوع الذي ستدور حوله المناقشات في هذا الاجتماع — نتيجة لسلسلة من الأحداث التي شهدتها الدول الآسيوية أخيراً . وهي على الرغم من اختلاف مواقفها اختلافًا جوهرياً ، تمثل في مجموعها مظهراً من مظاهر التشاؤم والخوف من المستقبل ، ذلك لأنها تعود بنا مرة ثانية إلى مرحلة من التطور التي اجتزناها منذ عشر سنوات . والواقع أنه لا يمكن أن يوجد إجماع في الرأي حول نوع التنظيمات التي يمكن أن تخدم أهداف الديمقراطية خدمة حقيقية في هذا الجزء من العالم . كما أنه لا يمكن أن يوجد تطابق آلي للنظام الديمقراطي مع هيكل الحكم والسياسة التي تسود هذه البلاد التي استغرنا منها أفكارنا .

فالمعروف أن أشكال الحكم إما أن تكون متفقة مع حاجات الظروف الخارجية التي تسود كل دولة على حدة وإما أن تكون خاضعة لنوع من الضغط الرهيب الذي يؤدي في النهاية إلى حدوث انفجار فيجاني لبعض التطورات العنيفة . إلا أن هناك بعض القيم العامة التي لا بد من المحافظة

عليها وتطویرها فی کل مکان إذا كنا نرید للنظام الديمقراطي أن يوجد فعلاً .

ولا شك فی أن إنكار الحريات ، وقيام حكومة الأقلية ، وتجاهل حق الشعب فی اختیار ممثليه ، وحرمانه من الاسهام فی توجيه شئون بلاده ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، واستعمال القوة بصورة دائمة لإرغام الشعب على الطاعة والانقياد ، لا شك فی أن كل هذه الأمور لا يمكن أن تكون شكلاً طبيعياً لتنظيم السياسی بقدر ما هي قيود وعقبات تقف حجر عثرة فی طريق التطور الاجتماعی والاقتصادی وغيرهما من مبادئ التطور الأخرى .

ولقد كان ما حدث أخيراً فی بعض الدول المجاورة للهند سبباً فی وجود اهتمام بالغ مناجمياً ، ذلك لأن هذه الدول ، بدلاً من أن تفكر تفكيراً سديداً فی إعادة تنظيم هيكل الحكم فيها بحيث يتفق وحاجة الظروف القائمة ، آثرت الإبقاء على أشكال الحكم التي أثبتت فشلها والتي أدت إلى ظهور المنظمات والقوى السياسية التي تعتبر من غير شك عاجزة عن تحقيق أدنى حد من رغبات أفراد الشعب .

ولا ريب فی أن هذا الاتجاه الانتكاسی لحركة التطور هو الذي قد أظهر أهمية الحاجة إلى وجود ديمقراطية تقدمية ثابتة .

ولقد أصبحت آسيا تعيش اليوم ككل ، خصوصاً هذه المناطق التي تقع فی الجنوب وفي الجنوب الشرقي ، والتي نالت استقلالها أخيراً ، ولعلك فلان أية خطوة انتكاسية تحدث فی أي جزء من أجزاء آسيا إنما تعنى وجود تهديد يؤثر على الحياة السياسية فی أية منطقة من مناطق القارة كلها .

وليست الحركات التقدمية التي تشهدها بعض الدول الآسيوية
إلا دعامة قوية تؤكد النظام الديمقراطي في بقية أجزاء القارة ،
ولو ظلت جذوة الديمقراطية مشتعلة ، ولو في مركز واحد من المراكز
الحساسة في آسيا ، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى تدعيم أسس النظام
الديمقراطي وتقوية قواعده .

وفي ضوء هذا المعنى يمكن أن نؤكد أن النظام الديمقراطي في الهند
سيكون عاملاً هاماً يلعب دوره الكبير في مستقبل آسيا السياسي ، لأن
العالم كله اليوم قد أصبح يعترف بأن وجود الأشكال الديمقراطية
للحكم في الهند معناه المساهمة الفعالة لتحقيق النظام الديمقراطي في آسيا
كلها . فالهند قد تعلمت الشيء الكثير من خبرات الآخرين وتجاربهم ،
وسبظل عقلها دائماً متحمساً ومفتوحاً لكل الأفكار الجديدة حتى تستطيع
أن تقوم بدورها الهام في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ منطقتنا .

وأستطيع أن أؤكد أن ركائز النظام الديمقراطي في الهند قد أصبحت
أكثر ضماناً وثباتاً ، ولا جدال في أن تقاليدنا الديمقراطية ، وتاريخ
كفاحنا الوطني ، ونمو الوعي السياسي لدى شعبنا ، وحرصنا على مقاومة
أى اتجاه أوتوقراطي ، وكذلك وجود نظام الحكم الجمهوري عندنا ،
وممارستنا للديمقراطية في أحسن صورها خلال العشر سنوات الأخيرة ،
لا جدال في أن وجود كل هذه التيارات يعتبر من أهم العوامل التي توحى
بالأمل في مستقبل أفضل .

وسيكون تفكيرنا متسماً بطابع الغرور لو اعتقدنا أننا قد كسبنا فعلاً
معركة الديمقراطية ، أو أن اليقظة من جانبنا لم تعد ضرورية لحماية

النظام الذى نتمسك به باعتباره الشكل الوحيد للحكم الذى نفضله ،
فالسياسة فى الهند لم تتحرر بعد من المنازعات والخصومات التافهة
التي تبرر بها بعض الدول الأخرى وجود الحكم الدكتاتورى . وكذلك
فإن آمال الشعب تزايد بسرعة أكثر من إمكانيات الحكومة ، ولا زال
معدل التقدم بطيئاً إلى حد ما ، وهو أمر يشكل خطراً يحمل فى طياته
تهديداً لنظامنا السياسى .

والعلاج المؤكد لا يمكن أن يوجد بالسهولة التى نتصورها ، إلا أن علينا
أن نتعاون فى العمل على تعميق أفكارنا وأن نعمل مباشرة إلى ما يجب
تنفيذه من خطوات تكفل لنا تقوية نظامنا الديمقراطى ، ولعل الهدف
الرئيسى الذى دفعنا إلى عقد هذا الاجتماع هو أننا نريد إثارة بعض
الأفكار الإيجابية البناءة ، لأن الاهتمام بتطوير الأشكال الديمقراطية
قد أصبح قضية عامة تشترك فيها جميع المنظمات السياسية بدرجة متساوية .

ومن أجل هذا وجهنا الدعوة إلى كل من يمثل تياراً فكرياً معيناً ،
حتى يسهم فى هذا المجال ، كما دعونا أيضاً بعض سفراء الدول الأجنبية التى
تتلم هذا الموضوع لكي تتاح لأبنائنا فرصة التعبير عن آرائهم ووجهات
نظرهم ، ونأمل أن يكون لتبادل الأفكار والخبرات ، خلال هذا الاجتماع
أثر كبير فى تأييد القضايا التى أصبحت تشغل جانباً كبيراً من اهتماماتنا ،
والتي تكاد تنحصر فى تحقيق الاستقرار السياسى والإسراع بتوسيع
حركة المد التطورى فى كل مناطق آسيا .

إن العالم اليوم يتجه إلى المشاركة فى التمتع بإنتاج الإنسان فى أى مكان ،
فلم تعد عوامل التطور فى أى مجال من مجالات الحياة مسألة خاصة بدولة ،

دون أخرى ، بل إن الفكر الإنساني قد أصبح وحدة يعمل لخير المجموع وإذا كنا نتناول مشكلة سياسية في قارة من القارات وأعني بها آسيا في هذا الاجتماع فانما فعلنا ذلك لأننا نفهم مشاكلها ونعيش في ظروفها ونحن أقرب الناس معرفة بأوضاعها . . . إننا نريد الاستقرار في كل مكان حتى يتحقق السلام العالمي وتتفرغ الشعوب للإنتاج المثمر الذي يؤدي إلى الرخاء ورفع المستوى المعيشي بالنسبة لجميع الشعوب .

کلیۃ
شرعیہ
رئیس وزراء ہند

سيدى الرئيس . . .

سيدانى ، سادنى .

سرتنى كثيراً هذه الدعوة التى وجهتموها لى لحضور هذا الاجتماع ، لأن الموضوع الذى ستتناولونه بالمناقشة والبحث موضوع له عندى أهمية قصوى ، وإننى لوائق من أن أية مناقشة جادة حوله ستكون ذات فائدة ملموسة ، لأنها إذا لم تؤد إلى حل مباشر كامل لبعض مشاكلنا ، فإنها على الأقل ستفتح مسالك التفكير للدراسة المثمرة .

على أننى أشعر فى الوقت نفسه بصعوبة كبيرة فى أن أقول شيئاً يودى إلى نتائج هامة فى هذا الموضوع الخطير .

سادنى . . .

لقد اجتمعنا هنا لتحدث عن الديمقراطية فى وقت يراه البعض مناسباً ، نظراً لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة لدى الكثيرين ، بينما يراه الآخرون غير مناسب بالمرّة ، نظراً لوجود حالة الشك التى استولت على عقول الناس فى مدى صلاحية النظام الديمقراطى .

ولا ريب أيها السادة في أن أول ما يسترعى انتباه المرء عندما يتحدث عن الديمقراطية هو محاولته معرفة مدلول هذه الكلمة بالضبط . فكثيراً ما يستعمل بعض الناس — خصوصاً من هم مثلي من رجال السياسة ومن على شاكلتهم — كلمات ضخمة لا تمثل إلا الشعارات والرموز ، ولا يفكرون كثيراً في مدلولاتها الصحيحة ، ولذلك أصبحت هذه الكلمات لا تعنى إلا مجرد الأعلام التي يلوح بها في الفضاء .

وإذا كان الأمر كذلك ، فأننا نريد أن نعرف ماذا تعنى الديمقراطية على وجه التحديد ؟ فالكلمة ليست جديدة في وجودها ، وهى ذات ارتباط وثيق بالجماهير . إنها تعنى حقيقة « اشتراك الشعب بطريقة فعالة في إدارة شئون الدولة سياسياً » .

وقد أخذت هذه الكلمة تتطور نتيجة للأحداث التي وقعت في إنجلترا والولايات المتحدة ، وأثناء الثورتين الأمريكية والفرنسية ، ومن الأفضل أن نذكر هنا أن الديمقراطية في كل من إنجلترا وأمريكا ، إذا كانت تعنى التمتع بحرية الانتخاب ، فإنها كانت مقصورة — إلى حد كبير — على عدد قليل من الأفراد أو الطبقات ، وأعني بها الطبقات العليا ، بينما كانت الغالبية العظمى من أبناء الشعب محرومة من هذا الامتياز ، وحتى حق الجماهير في التصويت لاختيار الحكومة التي تريدها ، لم يأت دفعة واحدة ، بل جاء تدريجياً وبصورة بطيئة للغاية . والمعروف أن حرية الانتخاب للبالغين لم تصبح حقاً مشاعاً يتمتع به كل فرد في الدولة — حتى في إنجلترا نفسها — إلا بعد الحرب العالمية الأولى .

ولما جاءت الثورة الفرنسية بشعاراتها الجميلة التي تنادى بالحرية والمساواة والأخاء ، لم يكن لهذه الثورة السياسية قيمة عملية تذكر ، لأنه

فى الوقت الذى كانت تحدث فيه هذه الثورة داخل فرنسا ، كانت أوربا الغربية مشغولة بميلاد ثورتها الصناعية الكبرى — ومع الأسف فإن فرنسا لم تضع فى اعتبارها حساباً لهذه الثورة الصناعية الخطيرة التى كانت تقع حولها فى البلاد المحيطة بها .

وبعد مرور وقت من الزمن ، أى فى القرن التاسع عشر تقريباً ، أصبحت الثورة الفرنسية لاتعنى فى أذهان الجميع سوى مجرد رمز للحرية . ولم يأت عام ١٨٤٨ وهو العام المعروف بعام الثورات حتى أخذ العالم يسمع بين يوم وآخر عن ثورة تقع هنا وثورة تقوم هناك فى مختلف أجزاء أوربا ، وتعمل جميعها على التخلص من كل عناصر الحكم الاقطاعى والقضاء على النظم الأوتوقراطية بكل أساليبها وأشكالها .

وبينما كان نطاق الثورة الصناعية يمتد فى كل مكان باعتبارها الحدث الخطير الذى يغير حياة الشعوب ، ويوجه تاريخ حضارتهم أكثر من أى حدث سياسى آخر ، بينما كان ذلك يحدث بدأنا نشهد ميلاد شكل آخر من أشكال الديمقراطية . وهو شكل كان بلا شك أكبر وأهم فى حياة الجماهير من الشكل السياسى ... إنه الديمقراطية الاقتصادية بمعناها العملى .

وهكذا أصبح الناس على اختلافهم فى كل مكان لا يفكرون إلا فى ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية ، كما أصبحت الصورة الاجتماعية للديمقراطية أكثر تأثيراً وأقوى نفوذاً على عقول الناس وأذهانهم .

وهكذا لم يعد المظهر السياسى للديمقراطية — على أهميته كافياً ولا مقنعاً .

أما قضية التصويت لاختيار الحكومة التى يريدتها الشعب ، فهى

مسألة لها وزنها عند ما يكون لها أثرها الإيجابي في تغيير الحكومة أو تأييدها ، ولا يمكن أن يكون لهذا التصويت قيمته ما لم تتوفر له بعض الشروط التي أهمها :

١ — استعمال حق التصويت بحرية مطلقة دون أى لون من ألوان الضغط .

٢ — استعماله بحكمة لتحقيق الصالح العام .

وأعتقد بأن تحقيق كل من الأمرين مسألة على جانب كبير من الصعوبة . . . فكيف يمكن مثلاً — ودعونا نتكلم في صراحة — أن نضمن عدم وجود ضغط من المالك على أجيره ؟ ؟

إن النظام الديمقراطي يعطى لهذا الفلاح الأجير حقه في التصويت بحرية تامة إلا أنه — مع الأسف — لا يستطيع أن يتجاوز بحقه هذا إرادة سيده المالك وألا تعرض لمناعب لا قبل له بها في حياته — ومن هنا نتبين أنه لا يمكن أن توجد الديمقراطية السياسية بمعناها العملي في مجتمع يسوده النظام الإقطاعي .

وإذا جاز لواحد منا أن يقول إن بعض هذه المراحل الانتقالية أو الإصلاحية التي تحدث في كل مجتمع يتقدم سياسياً قد تمت فعلاً في بعض دول آسيا وأن التصويت الحر أو بعبارة أدق التصويت الحر نسبياً قد أصبح موجوداً فعلاً ، فأنني أحب أن أقول إن هذا وحده لا يعني تحقيق كل مطالب الشعب ، فهناك كثير من المشاكل التي تواجهه . وبالرغم من أن الشعب قد بدأ يتخلص من هذه المشاكل تدريجياً ، أو أن الوسائل السياسية التي اكتسبها عن طريق وجود النظم البرلمانية قد ساعدته على التخلص من بعضها فإن حركة التقدم لا تزال في كثير من الأحيان تسير في ببطء شديد .

ولقد ظهرت في المجتمعات الآسيوية بعض المنظمات المختلفة التي استطاعت أن تلعب دوراً كبيراً في التعجيل بتنفيذ حركة الإصلاح الإجتماعى والاقتصادى ، وأعنى بها الاتحادات العمالية التي عملت ، ولا تزال تعمل على رفع مستوى الطبقات العمالية ، كذلك قام الفلاحون بتنظيم أنفسهم بشكل جعلهم قادرين على تحسين أوضاعهم وحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية .

واعتقد أن الديمقراطية السياسية لم تعد وحدها كافية . فالمعروف لدينا - كما سبق أن أوضحنا أن الديمقراطية السياسية لا يمكنها أن تحل جميع مشاكلنا ، وحتى إذا ما حاولت حلها في بعض الأحيان فإنها تلجأ إلى وسائل غير مباشرة وتعتمد على أساليب غاية في البطء .

وإننا نرى حتى في هذه الدول التي تتمسك بالديمقراطية السياسية وتعتبرها حجر الأساس في حياتها ، اتجاهاً قوياً لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية ، ولقد ظهرت اليوم أحزاب تقدمية لا تهتم إلا بهذه الصورة من الديمقراطية ، ووجدت الأحزاب المحافظة القديمة نفسها مضطرة - إذا أرادت أن تعيش - إلى الدعوة إلى هذا الاتجاه الجديد .

ونسود العالم اليوم موجة عارمة من المطالبة بتحقيق المساواة الاجتماعية ، بل أصبح مبدأ المساواة في عصرنا الحاضر مثلاً أعلى تهدف إليه كل الأحزاب والحكومات على السواء . ولا نقصد بهذه المساواة التي نتحدث عنها المساواة المطلقة - فهذا شيء من الصعب تحقيقه - ولكننا نريد المساواة في تكافؤ الفرص ، وهذا جزء أساسي في النظام الديمقراطي ، غير أننا لانستطيع أن ننكر أن المساواة في حق الانتخاب والتصويت كانت المرحلة الأولى في طريق

المكاسب السياسية التي حققها الشعب ، ولكنها لم تكن بالنسبة له كل ما يطالب به . فانها لم تضمن له بصورة مباشرة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص . . وهكذا نرى أن على جميع الحركات التي توجد في أية دولة من دول العالم ، مهما كان شكلها ومهما كانت برامجها ، أن تعمل دائماً على تحقيق هذا المبدأ سواء كانت هذه الدولة شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية أو ديمقراطية اشتراكية الخ فالهدف الأسمى الذي الذي يجب أن تضعه كل دولة في اعتبارها هو تحقيق التقدم الاجتماعي وتأكيد مبدأ المساواة ، وكثيراً ما تختلف الوسائل وتتنوع فكرة الدولة . . ولكن هذا الهدف يجب أن يكون دائماً عاماً ومشاركاً بين جميع الدول .

إن المشاكل الاقتصادية عندما يثقل وزنها على كواهل الشعوب تتجه في سرعة إلى علاجها بأسلوب حاسم عنيف . . وديمقراطيتنا اليوم ليست في وضع تحسد عليه .

ومن العجيب أن هذا الوضع لم يعد قاصراً على دول آسيا وأفريقيا فحسب ، بل إنه اتجه عام نكاد نراه في كل بلاد العالم تقريباً ، ولا شك في أن هذه مسألة تدعونا إلى الدهشة والحيرة في أمر هذه الديمقراطية التي وصلت إلى هذا المستوى !! فهل في هذه الديمقراطية نقص في عناصرها الأساسية يجعلها عاجزة عن تلبية مطالب الجماهير اليوم ؟

من الأفضل أن نؤكد هنا أن الديمقراطية لم تصبح شكلاً من أشكال الحكم التي لا يصح تعديلها أو توجيه النقد إليها . . بل إن علينا أن نبحث عن الأسس التي تجعل من النظام الديمقراطي وسيلة لتحقيق آماني الشعب وتلبية رغباته . . فهدف الديمقراطية وجوهر رسالتها يجب أن يكون العمل على تطوير الفرد كفرد ، سواء أكان هذا الفرد ضمن الجماعة أو خارجها .

إن بعض علماء الاجتماع يرى أن الاهتمام يجب أن يوجه أولاً إلى الفرد لأن الاهتمام بتطويره سيؤدي في النهاية حتماً إلى تطوير الجماعة . . . بينما يرى آخرون أن الجماعة أولى من الفرد بالاهتمام ، ويعللون رأيهم هذا بأن الجماعة عندما تتطور يتطور معها الفرد بالضرورة .

ومهما كان الأمر فإن الواجب الأساسي الذي يجب أن توليه الحكومة جزءاً كبيراً من عنايتها هو العمل على تحسين مستوى الفرد مادياً وتحسينه من كل ألوان الضغط الاقتصادي ... أي من الجوع والفقر والحرمان .

وأنا لا نستطيع أن نتوقع من أي إنسان تقدماً ملموساً في أي ميدان من ميادين حياته ما لم نزل من طريقة كل ما يعترضه من عقبات اقتصادية .

وحتى إذا ما حققنا للفرد جواً من الرفاهية الاقتصادية فإن أمامنا مظهراً آخر من مظاهر التقدم لا بد وأن نهيه له ... فالأفكار والاتجاهات الذهنية لا يمكن أن تتشابه عند جميع الناس بصورة واحدة ولذلك فاني أعتقد أنه لا يوجد إنسان - مهما كانت وسائله في الحياة وعقيدته التي يدين بها - ينكر أننا نريد للفرد أن ينمو في جو من الانطلاق والتجديد . لا في نطاق الميدان المادي فحسب بل في مجالات النشاط الروحي والفكري أيضاً وهي المجالات التي يستطيع في دائرتها أن يكون شخصيته الخلاقة المبدعة . وهنا يظهر الاختلاف مرة أخرى في معرفة ماهية الوسيلة التي يمكن أن نصل بها إلى تحقيق مثل هذه المطالب . . . وأرى أنه لا يمكن أن يوجد التقدم الحقيقي ما لم يتقدم الفرد ، ولن يوجد التقدم الفردي بصورته الملموسة ما لم توفر له قسطاً كبيراً من الحرية ولن يستطيع الفرد أن يستمتع بحريته كاملة في مجتمع معقد - لأن مثل هذا المجتمع تحكمه قيود موضوعة وهذه القيود قد تكون أحياناً

محدودة في مجتمع وكثيرة في مجتمع آخر ، إلا أنني أرى أن أي مجتمع إنساني يعيش في القرن العشرين لابد وأن يكون هدفه الأساسي تطوير الفرد ورفع مستوى حياة الجماعة في جو مناسب من الحرية التي تكفل تحقيق هذا التطور .

وقد يوجد إنسان يستطيع أن يحقق الكثير دون أن تكون له حرية يكفلها له المجتمع الذي يعيش فيه ، ولن تناقش هذه المسألة الآن نظراً لصعوبة الجدل فيها ، إلا أننا مقتنعون تماماً بأنه لا يوجد التطور الحقيقي للفرد ما لم يهيء له المجتمع حرية في التطور الخلاق المبدع .

وقد يجوز لبعض الناس أن يقول إن لدينا حرية فعلاً ، أليس كل إنسان يستطيع أن يفعل ما يريد — حتى ولو كان ما يفعله خطأ — داخل حدود معينة ؟ . . . وهنا يحضرني معنى لأنا تول فرانس يقول فيه « إن القانون يعامل الجميع على السواء » ، فالجائع إذا سرق رغيفاً من الخبز تعرض للعقاب وحكم عليه بالسجن ، وإذا ما سرق المليونير أيضاً رغيفاً من الخبز تعرض كذلك لنفس العقاب ، ولكن الحقيقة هي أن المليونير في العادة لا يسرق رغيفاً من الخبز ، فإذا كان متعوداً على السرقة فانه لا يسرق إلا شيئاً كبيراً .

ولقد أصبح واضحاً تماماً أن الحرية السياسية في ظل الضغط الاقتصادي لا تعني إلا الحرية المحدودة في نطاقها الضيق ، لذلك أصبح لزاماً على كل مجتمع يهدف إلى تطوير الفرد وإتاحة فرص التقدم أمامه أن يعمل أولاً على إزالة جميع أشكال الضغط الاقتصادي من طريقه ، فالفقر لا يمكن أن ينتج ابتكاراً أو إبداعاً حتى ولو أعطينا للفرد حرية في الانتخاب والتصويت . . .

ومن أجل هذا بدأت جميع الشعوب الناهضة تهتم بتحسين مستوياتها

الاقتصادية، حتى ولو كان ذلك على حساب حريتها السياسية، الأمر الذى خلق أمامنا مشكلة أخرى، لأن حرمان أى شخص من شىء يعتبر ضرورة أساسية بالنسبة لتطوره سيقف حائلاً من غير شك أمام هذا التطور فى وقت من الأوقات . ولذلك فإذا أردنا نموذجاً راقياً للكائن البشرى النامى المتطور فليس علينا إلا أن نوفر له جواً من الحرية السياسية والحرية الاقتصادية .

وبالرغم من هذا فقد يحدث أحياناً أن نرى مجتمعا يتمتع أفراداه بحريتهم السياسية والاقتصادية، ولكنه مجتمع لا يخلو من المفسد والشرور، كذلك نرى بعض الأفراد أو الطوائف يتمتعون بحرية سياسية واقتصادية كاملة ولكنهم يميلون إلى ارتكاب بعض المفسد والأخطاء . . . فلماذا يحدث ذلك إذن ؟ الجواب عن ذلك فى نظرى هو أن توفير المطالب الضرورية للفرد تجعل لديه فراغاً يدفعه إلى اتیان بعض هذه الأخطاء . . ولعل هذه مشكلة لا يستطيع الإنسان أن يعالجها بعبارة سريعة، إلا أن من الممكن أن نقول إن المجتمع الذى يخلق الفراغ فى حياة الناس يتيح الفرصة أمامهم لكى يملأوا هذا الفراغ بالشرور والأخطاء، وليس لذلك من علاج سوى أن نبحث عن جذور الأشياء التى تحتوى على المبادئ الأصلية والحاجات الروحية لحياة الإنسان . . .

ومن الظواهر التى نلاحظها فى عصرنا الحاضر بشكل ملموس، أننا نرى من بين شعوب العالم — بما فى ذلك بعض الدول التى أحرزت تقدماً عظيماً — نرى أن من بين هذه الشعوب نسبة كبيرة منها لا تزال تسير فى حياتها على غير هدى — وأن فى تفكيرها فراغاً معيناً يجعلها تهيم على وجهها تبحث لنفسها عن شىء ما .

فما هو هذا الشيء الذى تبحث عنه هذه الجماعة من الناس ، وواضح
أننى أقصد بهؤلاء الناس أولئك الذين يعيشون فى بحبوحة من العيش ،
أما الفقراء فهم مشغولون دائماً بالبحث عن ضروريات حياتهم . . . إن
هؤلاء الأغنياء يحبون دائماً فى جو من القلق والشك ، وليس ذلك راجعاً
إلى خوفهم من الرعب الهائل الذى ستسببه الأسلحة الذرية الحديثة واحتمال
قيام الحروب . وإن كنا لا نستطيع أن ننكر ما لهذا العامل من أثر كبير
فى خلق جو من الشك والحيرة حول المستقبل ، فكثير من الناس يتساءلون
ما أهمية تفكيرنا فى هذه المتاعب أو تلك ما دامت الحرب الرهيبة التى
ستقوم إن أجلا وإن عاجلا ستدمر كل شيء فى طريقها . . . ولكن هؤلاء
الأغنياء قلقون فى حياتهم بسبب أطماعهم التى لا تنهى . . . إن الحياة تقتضينا
أن نستمتع بوقت طيب ، ولا يصح لنا أن نزعج من المستقبل بسبب
هذا الحاضر الذى نعيش فيه . . .

وهناك ظاهرة أخرى قد بدأت تنتشر فى إنجلترا وأمريكا وفرنسا
وغيرها من الدول المتقدمة بصورة تلفت النظر ، فكثير من الشباب
هناك لم يعد يهتم بشئون بلاده السياسية ، ولست أعرف الكثير عن الدول
الشيوعية حتى أحدثكم عن هذا الاتجاه فيها . وليس لهذه الظاهرة من
سبب سوى أن هذا الشباب لا يريد أن يكون من الفلاسفة .

وكيفما كان الأمر فقد بدأنا نشهد اختفاء الدافع المحرك للمستقبل ،
ولعل ذلك راجع إلى ظهور الهزات المتوالية والخوف من الحروب
وحصول الدمار التى تحدثها وانتشار روح الكراهية وكلها أمور كانت كفيلة
بقلب الأشياء رأساً على عقب . . . وكثيراً ما يظهر فى حالات التوتر أشكال
يمكن انطلق عليها مان يسمى « بالعنف من أجل العنف فقط » .

ومن هنا تبدو ضرورة البحث الجدى عن الأسباب الرئيسية لوجود كثير من المشاكل والشرور التى نراها فى مجتمعاتنا . . . ولست مبالغاً إذا قلت إن أحد هذه الأسباب ، وهو سبب جوهري راجع إلى عامل الفقر والحاجة . ولعل هذا سبب كاف يجعل من الضروري بالنسبة لبلد كالهند ، أو بالنسبة لدول أخرى تتشابه مع الهند فى ظروفها ، أن تهتم بتطوير مستواها المادى أولاً وقبل كل شيء ، وعلينا أن نفكر فى طرق تطوير هذا المستوى وأن نتعرف على النموذج الذى يصلح أساساً للنظم التى يجب أن تتوفر لدينا حتى نحقق هذا التقدم المادى . . . فقد تحقق القليل منه ولكننا على العكس نفقد الكثير مما هو جدير باهتمامنا فى حياتنا .

وهنا تظهر كثير من الصعوبات .

وسننتقل إلى نقطة أخرى لنسأل ما نوع النظم التى تحقق الحياة الفاضلة أو على الأقل وسائل هذه الحياة ؟ وأنا لا أقصد - كما قد يتبادر إلى الأذهان - النظم الحكومية فحسب ، وإن كان لها فى الواقع دور هام فى هذا المجال ، بل أننى أقصد أيضاً بعض النظم الأخرى التى تتحكم فى حياة الجنس البشرى تحكماً كبيراً ، وعندما يتنوع هذه النظم يتنوع - تبعاً لذلك - اتجاه الحياة الإنسانية وتفكيرها .

ولعلنا لا نختلف فى أن لهذه الأمور أهميتها فى كل وقت ، إلا أنها قد أصبحت أكثر أهمية فى وقتنا الحاضر . لأنها مرحلة تشهد حركة انقلاب فى كل القواعد الرئيسية التى تقوم عليها حياتنا ، فإذا ما بحثنا عن أسباب هذا الانقلاب السريع وذلك التغيير الشامل وجدنا أن هناك أكثر من سبب ، إلا أن السبب الرئيسى المباشر الذى لا يمكن أن نتجاهله ، يعود بلا شك إلى التقدم العلمى والتقنى . . . وهو تقدم أحدث ثورة انقلابية فى حياة الجنس البشرى كله .

وإذا أردنا أن نعرف مدى ما أحدثته الثورة الفنية من انقلاب في أوضاع المجتمعات الحديثة، كان علينا أن نأخذ على سبيل المثال بعض أشكال النظم السياسية في بعض الدول الديمقراطية، إننا نراها تتنوع وتتغير في فروعها إلا أن أسسها وأصولها قد وضعت في عصر ما قبل الثورة الصناعية، وبالرغم من بعض التعديلات والتغيرات التي أدخلت عليها ظلت في كثير من الأحيان عاجزة عن الوصول إلى المستوى التقدمي الذي أحرزه العالم المعاصر الذي يحكمه العلم والابتكارات الفنية الجديدة، أو بعبارة أدق لا تزال بطيئة في سيرها بالنسبة لعالم يتغير فيه كل شيء بسرعة مذهلة الأمر الذي أدى إلى خلق كثير من الأزمات والصعاب، ولا يصح لنا أن نسلم بأن هناك نظاماً يستطيع أن يحل مشاكل الحكم حلاً نهائياً في وقت تزايد فيه هذه المشاكل يوماً بعد آخر وتصبح أكثر تعقيداً واختلافاً.

وقد تستطيع دولة من الدول أن تتخذ لنفسها دستوراً من الدساتير بعد تعديله أو تغييره تغييراً بسيطاً مثلاً، وهذا ما يحدث فعلاً، وإلا توقف عمل الدستور والقانون، ولكن هذا لا يعتبر تطوراً إذا قيس بالتطور الهائل الذي يحدثه التقدم التكنولوجي في حياة الفرد وفي حياة الأمة كلها. ولقد أصبح من الأمور التي لا تتناسب مع عصر يحكمه العلم بتقدمه الشامل السريع أن توجد حدود إقليمية في وقت يستعمل فيه الإنسان طائرة أو صاروخاً للتنقل من مكان إلى آخر.

إن تفكيرنا يجب أن يسير دائماً أحدث التطورات العلمية التي أحرزها الإنسان، ولا يمكن أن نقف أمام المشاكل التي تظهر على مسرح حياتنا بين لحظة وأخرى لتعالجها بالوسائل القديمة التي وضعت في عصر ما قبل العصر التكنولوجي، إن علينا أن نعمل على وضع خطط جديدة تمشي

مع ظروف العصر الصناعي المعقد الذي نعيش فيه اليوم ، ولعل هذا الاتجاه يؤثر على الفرد أكثر من تأثيره على الدولة ، ذلك لأن التغيرات السريعة التي يأتي بها التقدم العلمي والحضارة الصناعية هي وحدها التي تقلب حياة الفرد رأساً على عقب ، وليس هناك علاج حاسم لهذا الموقف . إلا أن علينا أن نضع في أذهاننا جميعاً إيماناً راسخاً بقيمة الفرد وكرامته ، ولا يصح أن يوجد عامل يكون له أثر مباشر أو غير مباشر في إهدار هذه الكرامة أو وقف تطور الفرد في أى مجال من مجالات نشاطه .. مادية أو فكرية أو روحية . غير أننا - وهذا واقع لا يستطيع أحد أن ينكره - نعيش في حياة معقدة ، وتضطرننا الظروف في بعض الأحيان إلى كبج جماع الفرد وإرغامه على التوقف عن السير في الاتجاه الخاطئ .

وهنا تبرز أمامنا مشكلة رئيسية تعتبر على جانب كبير من التعقيد . . . فحاجة الفرد إلى الحرية الشخصية مسألة أولية في المجتمع الديمقراطي ، والعالم الحديث يتجه اليوم إلى مزيد من التجمع ، وتحكمه قيود ونظم وقوانين ، وإلا فانه لن يستطيع أن يقوم بوظيفته على الوجه الأكمل .

فكيف نوفق إذن بين هذين الاتجاهين في بلادنا ؟

الواقع أننا لانجد الجواب الحاسم لهذه المشكلة سوى أن نستمر في محاولتنا وتجاربنا بطريقة تدريجية حتى نكتشف ما نستطيع أن نسميه بالحل الواقعي لهذه المشكلة .

ونعود مرة ثانية للتأكد أن الديمقراطية شيء أعمق بكثير من الشكل السياسي للحكم ، أى أنها ليست مسألة محصورة في حق التصويت والانتخاب الخ فحسب ، بل إن طرق التفكير لدى الفرد ، وأسلوب

عمله ، وسلوكه مع جيرانه ، وطريقة تصرفه مع منافسيه الخ ، كل هذه أمور تدخل في النطاق العملي لمعنى الديمقراطية .

أيها السادة . . .

اننى أعتقد بأنه لا يوجد شخص لا يؤمن بالديمقراطية ، ولكن أسلوب الديمقراطية ونظمها فى بلد قد لا تكون مناسبة لبلد آخر . غير أن العامل الأساسى الذى لابد من وجوده فى كل مجتمع هو احترام كرامة الفرد ، وإتاحة كل مايمكن إتاحته من فرص النمو والتطور أمامه ، والقضاء على كل مايتناقض مع ذلك فى النظم الاقتصادية والسياسية . فكثيراً ما يحدث أن تكون فى النظم بعض القيود والقوانين التى تمنح الجماعة قوة ثابتة غير محدودة يكون لها تأثير مبيء على كرامة الفرد وحرية ، وهذا بالطبع ليس أمراً مستساغاً فى المجال السياسى أو الاقتصادى ، ولن أعمد هنا إلى المصطلحات السياسية أو الاقتصادية بمعناها الفنى ، ولكننى أريد المصطلحات الإنسانية — أو إذا شئت — المصطلحات الروحية ، فأننا عن طريقها يمكن أن نطمح فى تحقيق الحياة الفاضلة ، ووجود الفرد الصالح ، فلو أصبح الناس جميعاً فضلاء وصالحين لما وجدت حاجة إلى الاهتمام بنوع النظم السياسية التى تحكمهم ، فسيعملون جميعاً لصالح المجموع ، ولكن ليس كل الناس فضلاء أو صالحين ، حتى لو أرادوا أن يكونوا كذلك فى بعض الأحيان ، لأن فرص الحياة الطيبة لم تنتج لهم جميعاً .

ومن الظواهر الواضحة التى نلاحظها دائماً فى وقتنا الحاضر وجود محاولتين كبيرتين . . . تتجه إحداهما إلى العمل على تحسين مستوى الفرد خلقياً ، بينما تهدف الأخرى إلى رفع مستوى المعيشة .

فالمحاولة الأولى ، وهى ما يمكن أن نسميها بالعلاج الدينى أو العلاج الروحى ، تعتمد إلى الدين أو التعاليم الروحية لتتخذ منها وسيلة لإصلاح الفرد ، فاذا ما صلح الفرد أمكنه أن يصلح جماعة أخرى من الأفراد ، وبهذه الطريقة يمكننا أن نخلق المجتمع التعاونى الصالح .

أما المحاولة الثانية ، فهى ما يمكن أن نسميها بالعلاج البيئى عن طريق النظم الحكومية ، فالحكومة تلجأ فى هذه الحالة إلى نظمها وقوانينها لإصلاح البيئة وتحسين مستواها ، وهنا يأتى تحسين الفرد بالضرورة تبعاً لهذه الحركة الإصلاحية الشاملة ، ولا شك فى أن كلا من هاتين المحاولتين شئ ضرورى لا بد من القيام به ، ولا تكفى واحدة منهما عن الأخرى .

إن علينا أن نعالج الفرد على مستوى فردى ، وأن نعمل دائماً على خلق البيئة التى تتوفر فيها فرص النمو والتقدم ، وتظهر فيها بواعث الخير وتختفى منها عوامل الشر ، وهذا يسلمنا بطبيعة الحال إلى مناقشة مسألة ما هو الخير وما هو الشر ؟ فكثيراً ما يختلف الناس فى تحديد مفهوم هاتين العبارتين ، لأننا نعيش اليوم فى عالم معقد إلى حد ما ، وكل ما يمكن للمرء أن يعمل هو أن يضع الأسئلة ويطلب من الآخرين الإجابة عليها . والإنسان الذكى جداً أو الغبى جداً هو الذى يحاول أن يجيب عن هذه الأسئلة . . . ولست من الأذكاء جداً ، كما أبل إلا أكون من الأغبياء جداً .

وقبل أن أجيب عن هذا السؤال بصيغته التقليدية هذه أحب أن أقول إن للسؤال صيغة أخرى ربما تكون الإجابة عليها أسهل وأوضح . فالأفضل أن تسأل . . ما هو نوع السكان البشرى الذى نريده ؟ .

والإجابة على ذلك هو أننا نريد شخصاً يعمل على تحقيق الحياة

الفاضلة . ولعل إنساناً يسأل ، وما هي الحياة الفاضلة ؟ وهنا نعود مرة ثانية إلى نفس السؤال .

إن الحياة الفاضلة هي التي يوجد فيها أشخاص على جانب معقول من المستوى المادى والفكرى ، وترعرعت فيهم عادة التعاون وحب الخير وكراهية الصراع العنيف من أجل العنف فقط .

إن على كل مدرسة أن تعمل على غرس هذه المعاني الحيرة في نفوس التلاميذ ، فالأطفال في السنين الأولى من حياتهم أكثر تأثراً بالتعاليم التي يغرسها فيهم أساتذتهم . وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة لتعليم الجيل الجديد من أبنائنا معنى التعاون وحب الخير للجميع ، وكيف أن لعهم بعضهم مع بعض في جو من الصفاء والصداقة أفضل كثيراً من التشاجر والعراك . أما إذا تركنا الأطفال في هذه السن دون أن نهتم بتلقينهم هذه المعاني ، فإن من الصعب علينا فيما بعد أن نجعلهم يقبلونها ، ولم تكن الحرب الأخيرة إلا مظهراً من مظاهر هذا التشاجر على مستوى عالمي ، ولا يكاد أحد يجهل مدى ما سببته هذه الحرب من دمار وهلاك .

وهناك كثير من مظاهر التناحر وعدم التعاون ترجع إلى عوامل سياسية أو اقتصادية . . فالتنافس من غير شك شيء جميل ، ولكنه قد يتحول في بعض الأحيان - نظراً لظروف سياسية أو اقتصادية - إلى معركة ينعدم فيها عنصر التكافؤ ، وهنا يصبح التنافس مسألة محصورة في بذل كل جهد وطلاقة لإلقاء رجل أو دولة على الأرض يعبر عليها الآخرون ويقفون على أكتافها . وقد تحدث هذه الصورة أيضاً في بعض مجالات النشاط الاقتصادي ، فقد يوجد شخص يحب المنافسة لأنه لا يريد أن يحيا حياة رتيبة هادئة وهذا جميل . . . ولكن التنافس لو تحول إلى مجرد

جشع لإحراز المكاسب ، ولم يصبح للإنسان من هدف في حياته سوى أن يحقق لنفسه رغباته الشخصية ولو على حساب الآخرين ، فإن الحياة الفاضلة التي ننشدها لن يكون لها وجود عندنا .

ولهذا أصبح من الضروري - إذا كنا نريد فعلاً خلق بيئة فاضلة طيبة - أن نتعرف أولاً على حقيقية العناصر الأساسية للحياة الطيبة والمواطن الصالح ، ولعل أهمها تأكيد السلوك التعاوني ، ورعاية النمو الإبداعي الخلاق . وتشجيع روح المغامرة الباحثة عن الحقيقة في كل صورها علمية كانت أم غير علمية ، والقضاء على النزعات الأنانية ، والعمل على خلق الفرد الذي يحب للآخرين ما يحبه لنفسه ، بل الفرد الذي لا يرى غشاً في إثارة الغير على مصلحته .

هذه هي المعالم التي تكون لنا شخصية المثل الأعلى وتحقق لنا وجود المجتمع الفاضل . وإذا كنا نريد الوصول إلى هدف قومي أو اجتماعي أو فردي فإن علينا أن نرسم دائماً نموذجاً للمثل الأعلى ، فلو كان هذا المثل متواضعاً ، فإن المجتمع لن يستطيع أن يسمو عليه ، لأنه قد أصبح في نظره مثله الأعلى .

أيها السادة . . .

لا أستطيع أن أنكر أنني قد قمت فعلاً بمغامرة عندما عرضت على أئمتكم هذه الآراء التي قد ترونها شاذة وغريبة عن الديمقراطية التي أريدنا لمجتمعنا . . . ولكننا نمر اليوم بمرحلة تغيير شامل ولست أفرى إلى أي اتجاه ستقودنا هذه التغييرات السريعة الجارية ، ولكن الإنسان قد تعود دائماً أن يعمل ما يراه صحيحاً دون أن يعرف بالضبط إلى أين سينتهي به الشوط . . .

ولقد اختفت الشخصية الجامدة من على مسرح الحياة في عالمنا المعاصر ، لأن التقدم العلمى والتكنولوجيا لم يعد يسمح لأحد بالجمود في مكانه .

إننا نعيش اليوم أيها السادة على عتبة أبواب تغييرات كبيرة ستظهر نتائجها في المستقبل القريب ، سواء كانت هذه التغييرات بسبب الطاقة الذرية التي أخذت تدخل كل زاوية في حياتنا أم بسبب السفر في الفضاء عن طريق الطائرة والصاروخ أم لأسباب أخرى لا نستطيع أن نحصيها الآن . وعلى كل حال فإننا لا نستطيع أن نتجاهل أننا نجتاز اليوم خطوات واسعة في عصر يتسم بطابع الاكتشافات الكبيرة والتغييرات الواسعة النطاق ، وسوف يكون لكل هذا أثر فعال على الجنس البشرى وعلى توجيه مجرى حياته بصفة خاصة .

ولا شك في أن مشاكل اليوم سوف تحتفى لتحل محلها مشاكل أخرى في الغد ، وأرجو أن تسودنا روح التعاون عندما نفكر في علاج هذه المشاكل وفي علاج غيرها من المشاكل التي ستواجهنا . وسواء استطعنا أن نوجد الحلول لهذه المشاكل أم لم نستطع فإن البحث عن هذه الحلول وتبادل الآراء ووجهات النظر حولها - وهى جوهر الديمقراطية الصحيحة - أمر على جانب كبير من الأهمية .

وإذا ما حاولنا إيقاف حركة تبادل الآراء ورفضنا إجراء المناقشات النافعة حول مشاكل الدين أو السياسة أو الاقتصاد أو الاجتماع ، فإننا بذلك نقف أمام تيارات لا يمكن أن يتوقف نموها وتطورها .

إن من الحقائق البديهية التي لا يكاد يختلف فيها اثنان هي أن الحياة تنمو دائماً ، وتتطور معها تبعاً لذلك كل الأشكال الاجتماعية التي تكيف

حياة الناس وتوجه سلوكهم ، وليس في الوجود شيء لا يتطور ، فاذا ما توقف تفكيرنا عن العمل في أى مجال من مجالات النشاط الإنسانى ، عزلنا أنفسنا بذلك عن الاتجاه الصاعد لحياة العالم الجديد، وهذا ما لا يصح أن نقبله أو نرضى به .

أيها السادة . . .

إن علينا دائماً وليس في هذا الاجتماع فقط أن نحترم حرية التفكير والمناقشة ، وأن نتيح الفرصة للأفكار السليمة لكي نعم وتنتشر ، وقد يحدث ألا تنتصر بعض الأفكار في بعض الأحيان ، ولكن الرأى الصائب السليم لا بد وأن يفرض نفسه بمنطقه وصحته ، فكم من الأفكار العظيمة قد حوربت ووجدت معارضة من الكثيرين ، ولكنها نجحت أخيراً في أن تثبت وجودها ، لأن البقاء للأصلح ، والتاريخ قديمه وحديثه ملئ بهذه الحقائق .

كلمة
شرى م. أنانثاساينام، أيانجار
رئيس البرلمان الهندي

أيها السادة . . .

لقد استمعنا إلى السيد جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند ، وإننا
لنشكره على هذا البحث القيم الذي افتتح به هذا الاجتماع .

سادتي . . .

نستطيع أن نقول إن جذور الديمقراطية لم تتأصل بعد في العالم بصفة
عامة ، فكثير من الدول الغربية التي قطعت شوطاً بعيداً في مجال التطور
والتقدم لم تأخذ بالنظام الديمقراطي إلا في عصر متأخر جداً . ومعنى
هذا أن مشكلة الديمقراطية لم تعد مشكلة خاصة بالدول الآسيوية ، كما
قد يتبادر إلى أذهان البعض من اهتمامنا يبحث قضية الديمقراطية في آسيا
في هذا الاجتماع ، إلا أنها - أي مشكلة الديمقراطية ومستقبلها في آسيا -
تتميز بطابع خاص إلى حد ما ، لأن بلادنا لم تحكم حكماً ديمقراطياً من
قبل - كما يفهم الغرب - ولأنها بلاد فقيرة في الناحية الاقتصادية .. غير
أنها فيما يتعلق بنظام الحكم فيها تكاد تنقسم إلى ثلاث مجموعات واضحة .
أولها - مجموعة الدول التي حصلت على استقلالها ، ثم أقامت
حكومات ديمقراطية تتولى شئونها الداخلية والخارجية

ثانيها - مجموعة الدول التي أحرزت استقلالها، إلا أنها أقامت حكومات تخضع لنظام دكتاتوري معين .

ثالثها - دول كانت تعيش في ظل ملكيات مطلقة ، ولا تزال تحكمها سلطات غير مقيدة .

أما عن الدول التي لا تزال حتى يومنا هذا خاضعة لنفوذ الاستعمار الأجنبي في آسيا ، فلن نستطيع أن نتحدث عن النظم الديمقراطية فيها لسبب بسيط جداً هو أن ديمقراطية الجماهير لا يمكن أن توجد في بلد محتل . ولذلك فإن أول مرحلة من مراحل تحقيق الديمقراطية فيها تبدأ بحصولها على حريتها أولاً . ويمكننا أن نقول إن معظم الدول الآسيوية قد تحررت فعلاً من نفوذ القوى الاستعمارية بعد كفاح مرير ... وإننا لننتهز هذه الفرصة لنذكر في فخار فضل هؤلاء الأبطال الذين حققوا لنا العزة القومية ، ونشكرهم في الوقت نفسه على مدى ما بذلوه من جهد للوصول إلى النصر الذي نتمتع اليوم بثماره .. فالحرب ضد الاستعمار كما تعلمون ليست سهلة ولا بسيطة ، وعلى هؤلاء الذين حرروا بلادهم من قبضة الاستعمار ، وأصبحوا يتولون مشون شعوبهم في ظل الاستقلال ، على هؤلاء أن يعرفوا جيداً أن وجودهم في دست الحكم أمر مرهون برضا الشعب ومشيبته ..

ولا يمكننا أن ننكر أيها السادة أن الديمقراطية في آسيا قد أصبحت حاجة ماسة ، لأنه لا قيمة للحرية التي كسبتها الجماهير ما لم تستند منها على نطاق واسع .. إن حرية الكلام والاجتماع والعبادة لا يمكن أن توجد بصورتها الكاملة في مجتمع يحكمه نظام دكتاتوري ، كما أن الشخصية الإنسانية لا يمكن أن تنمو نمواً كاملاً في دولة تسيطر عليها حكومة الأقلية .

ولقد احتفلنا منذ قليل بذكرى توقيع إعلان بحقوق الإنسان وتعاهدنا على تنفيذ هذه الحقوق ، وضمانها لكل فرد ، كما هو مدون في وثيقتها ، وليس هناك من سبيل لتأكيد هذه الحقوق سوى تطبيق النظام الديمقراطي .

إن الديمقراطية في جوهرها ليست إلا تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين في كل المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية . والشعب في ظل النظام الديمقراطي هو الحاكم دون سواه ، وليس للسلام العالمى وجود عملى ما لم تصبح الديمقراطية ضرورة حتمية في كل بلد .

وعندما توجد الحكومة التى لا تستمد سلطتها من الشعب تظهر المحاولات المختلفة التى تعمل على إقصائها ، وإذا لم نعط لهذا الشعب فرصة اختيار حكومته عن طريق صناديق الانتخاب فى جو من الأمان ، كما هى القاعدة فى النظام الديمقراطي اضطر إلى اللجوء إلى أسلوب القوة والعنف لتنفيذ إرادته ، فإذا ما جاء حاكم مكان هذه الحكومة التى سقطت ، ولم يعتمد على رغبة الشعب وحبه له ، لقي نفس المصير ، وكلما كثر عدد الحكومات الدكتاتورية فى العالم تعرض السلام العالمى لكثير من الأخطار التى تهدد كيانه ، ولذلك فإن من واجبنا إذا كنا نريد المحافظة على هذا السلام أن نعمل على تثبيت النظام الديمقراطي فى كل مكان وعلى نطاق دولى واسع ، وأن نلجأ إلى أساليب الدعاية المختلفة لإقناع زعماء الدول التى حصلت على استقلالها حديثاً بأن خير وسيلة لحماية هذا الاستقلال وتدعيم أسس الاستقرار والتقدم هى نشر المبادئ الديمقراطية واحترام نظمها .

وقد توجد لدى بعض الحكومات رغبة صادقة في إقامة نظام ديمقراطى داخل بلادها ، إلا أنها تتعرض أحياناً لضغط بعض السلطات الأجنبية التى تحول بينها وبين ذلك ، ونتيجة لهذا يستبدل النظام الديمقراطى بنظم أخرى تتماشى مع أهواء هذه السلطات ورغباتها . .

إن الديمقراطية - كما يجب أن نعرفها - لم تعد مجرد شكل من أشكال الحكم ، بل هى فى حقيقتها طريقة الحياة وأسلوبها الصحيح ، إنها تفرض على كل شخص أن يتعلم ليعلم ، لا ليحكم ، وأن يعطى لا ليأخذ ، إنها فى اختصار فلسفة الحياة الروحية ، فإن لم يكن لدى الجماهير إيمان راسخ بالديمقراطية وبأنها من القيم العليا فى الحياة التى يجب المحافظة عليها ، ظهرت الدكتاتورية بشكلها البغيض واختفت الديمقراطية التى تعتبر أساس الحكم الصالح . .

إن المجتمع الذى توجد فيه أحزاب تنهالك على السلطة ، ولا تدفعها روح التعاون للعمل على تحقيق أى كسب اقتصادى لصالح الشعوب ، مجتمع ترى فيه دائماً حكومات لا تعرف معنى للاستقرار .

ويجب أن يكون واضحاً فى الأذهان أن الحكم وسيلة لغاية كبرى ، هى تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأكبر قطاع من السكان ، وقد أثبتت التجارب فى أكثر من مناسبة أن الحكومة الضعيفة تمهد الطريق دائماً لظهور حكومة دكتاتوريات . وربما يكون ذلك سبباً فى حدوث غزو أجنبى أو تدخل من جانب الدول المجاورة .

وهذا ما يعتبره بعض علماء السياسة « إحدى مراحل الانتقال » .
على أن هذا ليس أمراً قاصراً على بعض الدول الآسيوية ، فقد حدث

في فرنسا عندما أصبحت حكومتها في وضع لا تحسد عليه ، أن ظهر الدكتاتور دييجول ، واختفت من المجتمع الفرنسي معاني الديمقراطية المطلقة التي كان يؤمن بها الشعب الفرنسي ، كذلك حدث في ألمانيا بعد معاهدة فرساي عندما ضعفت حكومتها ، وأصبحت فكرة المحافظة على الكرامة القومية أمنية كل فرد ، حدث أن ظهر هتلر الذي حكم بلاده حكماً دكتاتورياً مطلقاً .

إن أسلوب الحكم البرلماني لا يمكن أن يؤدي واجبه على الوجه الأكمل في دولة تتعدد فيها الأحزاب السياسية بشكل غير معقول ، وقد تضطر بعض الدول إلى الأخذ بنظام الحكم الرئاسي ، كما حدث في الولايات المتحدة ، عندما يصبح من المتعذر القضاء على الأحزاب السياسية قضاء تاماً .

وقد أكدت التجارب التي مرت ببعض الدول أن الأمة التي تنتخب رئيسها ولا يكون للبرلمان فيها حق عزله ، هي أمة نجحت في إرساء قواعد الاستقرار داخل أجهزتها المختلفة ، فالبرلمان في مثل هذه الأمة لا يملك سوى فرض رقابته على التشريع وسياسة المصروفات ، ومن الممكن أن يكون لمثل هذا النظام أثر مفيد جداً في بعض الدول التي تحكم حكماً عسكرياً . وكخطوة أولى في طريق إصلاح نظام الحكم البرلماني في أية دولة ، يجب أن تندمج أحزابها السياسية كلها في حزبين أو ثلاثة على الأكثر .

وكلما وجد المجتمع الذي تتعدد فيه القوميات والثقافات ويوجد فيه اتجاه لتوحيدها في ظل حكومة مشتركة ، يصبح النظام الفيدرالي بالنسبة لها أكثر استقراراً وصلاحيه .

والدول التي لم تدخل بعد تجربة النظام الديمقراطي في الحكم ، ولم

يتدرب الجمهور فيها على ممارسته تدريباً كافياً ، ولم يعرف بعد قيمة الحرية أو يمارسها على وجه الدقة ، فان الانتخاب المباشر قد يعتبر في مثل هذه الدولة أنسب شيء في السنوات الأولى من حياتها السياسية .

وقد يحدث في ظل الانتخابات المباشرة التي تضم الدائرة فيها حوالى مائة ألف صوت ، أن يسقط المرشح الكفء نظراً لعجزه عن تدبير المصروفات الضرورية لعمليات الدعاية وسواها مما تتطلبها المعركة الانتخابية ، أو نظراً لعدم انتمائه لحزب معين يساعده على الحصول على أصوات مؤيديه .

وقد يمكن تنفيذ تجربة الانتخاب المباشر في دولة من الدول ، إلا أن علينا أن نعرف أن لهذه التجربة أيضاً أخطارها ومشاكلها فقد تكون عدد الأصوات أقل من الناخبين المقيدون فيضطر المرشح إلى شراء الأصوات بالمال ، وفي هذا من الإمتحان لحرية الرأي مالا يقره المجتمع التقدمي .

وهناك مجموعة ثالثة من الدول الآسيوية ، وهي التي لا توجد فيها نظم الحكم الديمقراطي ، وهي دول كانت ولا تزال تعيش في ظل حكم ملكي مطلق .

ولقد أصبحت الجماهير اليوم أكثر وعياً وإدراكاً لحقوقها من ذي قبل ، ولذلك فان الملوك والأشخاص الذين يحكمون بلادهم حكماً دكتاتورياً يواجهون حرجاً كبيراً ، بل لعله من المستحيل أن يستمروا في حكمهم .

وكثيراً ما يحدث أن يستعين ملك ثار عليه شعبه بالجيش ليقمع به الثورة فيعلن هذا الجيش العصيان والتمرد ضد هذا الملك ، ويطيح بملكه ، ثم يتولى إدارة البلاد والإشراف على شئونها .

إن التجارب التي حدثت من هذا النوع في بعض البلاد يجب أن تقنع هؤلاء الذين يحكمون بلادهم حكماً دكتوريا بأن مستقبلهم السياسي معرض حتماً لهزات عنيفة قد تقضي على حياتهم . وإن أبسط طريقة لتجنب صراع على نطاق واسع في هذه البلاد ينحصر في تطبيق النظام الديمقراطي بمعناه الصحيح أو تجربة الشكل الرياسي عن طريق الانتخاب المباشر .

ويجب أن يكون واضحاً في أذهاننا جميعاً أن الديمقراطية لا تعني الجانب السياسي منها فقط ، بل لابد من تحقيق الجانب الاقتصادي فيها أيضاً . فإذا ما أردنا أن نحقق الديمقراطية بمعناها السياسي والاقتصادي فإن علينا أن نقوم دائماً بالدعاية التي يجب أن تلعب دورها الكبير في نشر المبادئ الديمقراطية في كل القطاعات .

ومن الغريب حقاً أننا نرى اهتمام الدكتاتوريات باتخاذ كثير من العملاء الذين يقومون بنشر الدعايات المزيفة لصالح الدكتاتور في الوقت الذي لا نكاد نرى فيه حتى من يقوم بتثقيف الجماهير بأوليات المذهب الديمقراطي ، وإنني أطالب الدول الديمقراطية الكبيرة بأن تعمل على نشر المذهب الديمقراطي في كل مكان من أنحاء العالم ، وأن علينا في الهند باعتبارنا أحدث وأكبر دولة ديمقراطية ، أن نحقق هذا المعنى في نطاق الدول الآسيوية .

إن إنتشار الديمقراطية في أي بلد يبدأ أولاً بتوفير جو من الأمان لها ثم وضع دستور البلاد على أسس من قواعدها ، وجعل النموذج الاشتراكي هدفاً تحققه في الميدان الاقتصادي ، فإذا وجدت هذه الصورة الكاملة في مجتمع من المجتمعات تأصلت جذور الديمقراطية في حياته ، ولا شك

في أن أية دولة تأمل في تحقيق النظام الديمقراطي ، يجب على الأحزاب المعارضة المتعددة فيها أن تندمج في حزبين أو ثلاثة على الأكثر وأن تحدد أهدافها تحديداً واضحاً ، ومن هذه الكتلة تأتي المعارضة القوية . على أن هذه المعارضة إذا أحست بأن وجهة نظرها سليمة فعلا في موقف من المواقف ، فإن عليها أن تقنع الحكومة بقبول مقترحاتها وآرائها .

ولا يصح لها أن تستعمل أسلوب القوة والعنف أو تلجأ إلى التهديد بالعمل المباشر لتحقيق أغراضها وتنفيذ مقترحاتها .

والمعروف أن نظام اللامركزية في السلطة داخل الميدان الاقتصادي الذي يمتد إلى مستوى الاقليم ، أو حتى مستوى القرية ، ربما يكون إجراء ذا أهمية كبيرة في كل مستوى ، إن الناس قد يشعرون بأنهم أعضاء في الحكومة ، ولهذا فهم يؤيدون النظام الديمقراطي تأييداً كاملاً .

وربما أمكن تنفيذ اللامركزية في المجال الاقتصادي عن طريق زيادة الصناعات الصغيرة ، وهي سياسة من شأنها أنها لا تسمح بقيام أي لون من ألوان الصراع بين العامل وصاحب العمل .

وقد أصبح من البديهيات في عصرنا الحاضر أن تزايد الطبقة المتوسطة يؤدي حتماً إلى نمو الديمقراطية وانتشارها ، لأن وجودها على نطاق أوسع سيقضي على الصراع بين الطبقات .

أيها السادة . . .

ان من المتوقع أن تدعو الهند إلى عقد مؤتمرات تضم مختلف الحكومات في آسيا ، ونرجو أن تؤدي هذه المؤتمرات واجبتها في وضع الوسائل الكفيلة بادخال النظم الديمقراطية في الدول التي لم

تمارسها بعد ، على أن يكون ذلك بصورة تدريجية طبقاً لاستعداد كل دولة ، وعلى الهند واجب المساعدات الاقتصادية لهذه الدول .

إخوانى . . .

إن الدراسة العلمية لأية مشكلة شيء ضرورى لازم ، واجتماع من هذا النوع سيعمل على توعية الجماهير ودفعتهم إلى المطالبة بتحقيق مزيد من الديمقراطية فى بلادهم ، إنه لا داعى مطلقاً إلى التشاؤم . . . فعن طريق التفاهم بين الدول ، وبث الدعايات الطيبة يمكن أن تتغير نظم الحكم الفاسدة فى أى بلد إلى نظم سليمة صالحة ، وإبنى لمتأكد تماماً بأن الدول الآسيوية ستتخذ لنفسها الشكل الديمقراطى ، ولن يمضى وقت طويل حتى ترى الديمقراطية قد أخذت تنتشر فى آسيا كلها بصفة عامة تدريجياً .

سادتى . . .

إن اجتماعنا هذا يدل دلالة واضحة على أن الوعي السياسى فى قارة آسيا قد أخذ ينمو فعلاً بطريقة تدعو إلى التفاؤل والأمل فى مستقبل أفضل ، وإذا كان التعاون بيننا مشتركاً لحل مشاكلنا السياسية ، فإن جميع العقبات التى ستواجهنا فى الغد سيمكن حلها فى ظل هذه الروح الطيبة ، إن التكتل اليوم بين الدول يجب أن يكون هدفه دائماً حل مشاكل الشعوب والعمل على خلق المستويات الكريمة التى يعيش فيها الفرد مطمئناً على حاضره وعلى مستقبله ، إن الشعوب قد بدأت تتجه نحو السلام لتمكن من تهيئة عالم ترفرف عليه السعادة والطمانينة .

كلية
دكتور ف. ب. ك. ر. ف. ر. او
نائب مستشار جامعة دلهي

سیدی رئیس . . .

سیداتی ، وسادتی .

لقد طلب إلى أن أتحدث في هذا الاجتماع عن « مستقبل الديمقراطية ومشاكلها في آسيا » وأود هنا أن أبدأ حديثي بالإشارة إلى ما ذكره شري نهرو في كلمة الافتتاح من أن الإنسان لا يصح له أن يفهم من عنوان البحث الذي سنتناوله في هذا الاجتماع ، أن مشكلة الديمقراطية مسألة خاصة ببلاد القارة الآسيوية أو الأفريقية فحسب ، بل هي مشكلة تعانيها بلاد أمريكا وأوروبا . . . إلا أننا قد خصصنا هذا الاجتماع لبحث مشاكل الديمقراطية في آسيا وحدها ، ولذلك فإننا لن نتعرض لغيرها من بلاد العالم الأخرى .

وسأحاول أن أتحدث عن بلادى فقط ، لأننى لا أستطيع أن أدعى معرفة الكثير عن غيرها من الدول الآسيوية اللهم إلا ما يقرؤه الرجل المثقف في الصحف ، وهذا القدر من المعلومات التى يحصل عليها الإنسان من الصحف لا تصلح مطلقاً لتكوين رأى ثابت أو حكم دقيق على شيء من الأشياء ، أما إذا أردنا الكلام العام فأننى أقول إن هناك

ملامح مشتركة نكاد نراها ظاهرة عامة في كل دول آسيا ، وأهم هذه الملامح هو أن هذه الدول كلها - ماعدا اليابان تقريباً - قد عاشت تحت الحكم الأجنبي أو النفوذ الاستعماري مايقرب من قرن ونصف قرن تقريباً .

وقد حدث في أواخر القرن التاسع عشر أن وقر معنى الديمقراطية في أذهان الناس جميعاً نتيجة لظهور الشعارات التي خلقتها الثورة الفرنسية ، وأتى بها إعلان استقلال القارة الأمريكية ، ووثيقة الحقوق التي تضمنها الدستور الأمريكي ، وتصادف في هذا الوقت أيضاً ميلاد الثورة الصناعية الكبرى التي غيرت وسائل الإنتاج ، وكانت آسيا - لسوء الحظ - في ذلك الوقت قد فقدت حريتها ، فلم تستطع أن تتجاوب أو تنفعل مع الثورة الديمقراطية أو هذه الثورة الصناعية ، بل لقد حال الاستعمار بيننا وبين متابعة هذه التطورات الجديدة التي أخذت تبتلع العالم الجديد . . . لقد أبعدنا عن التيار الرئيسي للتاريخ ، وتجمدنا حيث كنا في أواخر القرن الثامن عشر بينما كان العالم يزحف بخطى واسعة نحو الأمام وتقوم في أرجائه حركة شاملة تقلب الحياة رأساً على عقب . . .

واستطاعت هذه الدول أو عدد كبير منها أن تقيم في بلادها حكومات ديمقراطية . ولعبت الثورة الاقتصادية في حياتها دوراً بارزاً ، اذ استطاعت أن تنقل المجتمع الأوربي من بلاد يحكمها النظام الاقطاعي إلى مجتمعات يسودها نظام صناعي تجاري ، وأخذت تتوسع في نشر الحضارة المدنية على نطاق واسع ، وتستبدل الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة بصناعات تديرها القوى الهائلة وترفع مستويات المعيشة ، وتنمى للدخل القومي الخ .

وهكذا كانت تتم كل هذه الحركات التقدمية في كل من دول غرب أوروبا وقارة أمريكا الشمالية ، بينما كانت آسيا بعيدة تماماً عن التيار التاريخي الزاحف . ولقد استطاعت دول غرب أوروبا ، نظراً لتفوقها العسكرى وضعف الدول الآسيوية يومذاك ، استطاعت أن تفرض سلطتها ونفوذها علينا ، ولم نتمكن من التخلص من قبضتها إلا في السنوات القليلة الماضية ، أى ابتداء من عام ١٩٤٧ الذى وافق مولد استقلال الهند . وإذا أردنا الدقة فأننى أقول إن دولاً قليلة جداً في آسيا كانت مستقلة قبل ذلك التاريخ ، ولكنها بما في ذلك اليابان أيضاً لم تستطع أن تتخذ لنفسها شكلاً جديداً واضح الملامح إلا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولقد أصبحت آسيا بعد ذلك ذات شكل جديد فعلاً وهى اليوم في وضع يسمح لها أن تقرر مصيرها بنفسها سواء أكان ديمقراطياً أم اشتراكياً أم ديكتاتورياً إلا أنها ستقرره على أساس من ظروفها القائمة ولقد مضى على آسيا عشرة سنوات أو اثنتا عشرة سنة بعد أن حصلت على استقلالها ، وظلت في خلالها تعمل جاهدة على تحقيق شكل مناسب للحكم فيها يتمشى مع ظروفها وتقاليدها وتاريخها ، ويحترم في الوقت نفسه تيار التقدم العلمى والفنى الجديد .

ويبدو أننا جميعاً لا نكره الديمقراطية أساساً للحكم في بلادنا ، فقد قبلناها عقب تحررنا من الاستعمار ولو من الناحية النظرية في البداية ، وأعلنت بعض دول آسيا عن فلسفتها الأيديولوجية لنظم سياسية قد تختلف عن ديمقراطية الغرب ، وطبقت الصين نظاماً آخر ، ولا يستطيع المرء أن يقول في دقة أن النظام المعمول به اليوم في الصين نظام ديمقراطى وأخشى ألا نستطيع إذا حاولنا ذلك في ضوء التعاريف والمصطلحات التى نفهم في نطاقها معنى عبارة « ديمقراطية » إلا أن من

المسلم به أن نظام الحكم في كل من الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية أيضاً يختلف عن نظم الحكم الأخرى السائدة في بقية الدول الآسيوية التي فضلت الديمقراطية أساساً للحكم في بلادها .

إن المعروف أن الشيء الجديد يكون دائماً أكثر تعرضاً للخطر بل وربما للموت الفجائي من الشيء الذي مرت عليه فترة طويلة من الزمن ولعل هذه القاعدة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مشكلة الديمقراطية في آسيا، فنحن اليوم لا نزال في مرحلة الطفولة السياسية — وهذه حقيقة قد يختلف معي فيها الكثيرون — وقد تتعرض فيها للمرض وأخشى أن تتعرض فيها للموت ، والأمر يختلف لو أننا كنا قد اجتزنا هذه المرحلة منذ زمن ووصلنا إلى ما يسمى بمرحلة الرجولة الواعية .

وهكذا تعتبر هذه المشكلة بالنسبة لنا أولى المشاكل التي يجب علينا أن نفكر فيها تفكيراً جدياً ، فالإنسان لا يستطيع أن يحول مجرى التاريخ أو يخلقه من جديد .

والواقع أنه لم تكن لدينا ديمقراطية بالمعنى المقبول إلا في السنوات الأخيرة الماضية . ومن الطبيعي أن تتعرض في المرحلة الأولى من التطور لأخطار لا بد من وجودها ..

وهناك مشكلة أخرى لا بد من علاجها .. فهل تستطيع الديمقراطية في آسيا أن تقوم بوظيفتها على الوجه الأكمل ؟ لقد بدأت الديمقراطية تعلن عن وجودها فعلاً في آسيا .. فهل ستظل موجودة ؟ وهل ستطور ويتسع نطاقها .. أم ستختفي نهائياً ؟ وإذا قدر لها أن تحافظ على وجودها فهل ستظل بصورتها أم أنها ستأخذ شكلاً ذا طابع آسيوي معين ؟ شكلاً قومياً خاصاً أم إقليمياً مثلاً ؟

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تعتبر جزءاً هاماً من مشاكل الديمقراطية في آسيا ، ولذلك فأنتى سأتناولها في القسم الثانى من البحث الذى أقدمه .

يبدو لى أيها السادة أن جوهر المشكلة يتلخص فيما يأتى :

هل ستبقى الديمقراطية وتقوم بوظيفتها على الوجه الأكمل فى آسيا أم لا ؟ ..

من الواضح لنا جميعاً أن الأخطار التى تحيط بأى نظام من نظم الحكم خصوصاً الديمقراطية منها ، يوجد عادة أثناء المرحلة الأولى من التطور والنمو .. وهنا تبرز مشكلة أخرى وهى مشكلة على جانب من الخطورة .. فعظم الدول الآسيوية التى يوجد فيها حكم ديمقراطى تعاني مشكلة انتشار الأمية فيها على نطاق واسع ، ولن أتحدث هنا عن اليابان لأننى لا أعرف الشئ الكثير عنها أولاً ، ولأنها تختلف عن الدول الآسيوية الأخرى فى تاريخها وفى نوع وحجم مشاكلها .

فى الدول الآسيوية ينتشر الجهل بين قطاعات واسعة من السكان ، ومعنى ذلك أن وسائل الاتصال الفعلية بينهم تكاد تكون محدودة للغاية . ولن يستطيع الإنسان أن يصل هؤلاء السكان أو يربطهم عن طريق الكلمة المكتوبة كما يحدث عادة فى الدول الراقية ، ولهذا يبدو من الصعب جداً أن تخلق من هذه الجماعات بسهولة أناساً يستطيعون أن يفهموا الأمور ثم يكونوا لأنفسهم رأياً صائباً ثابتاً فى شكل من الأشكال .. وحقبة سيخفى هذا الوضع فى يوم من الأيام ، إلا أن الأمية القائمة الآن فى معظم دول آسيا سيكون لها أثر واضح فى مستقبل الديمقراطية فيها .

ومع هذه الأمية تظهر مشكلة أخرى ، هي ما نلاحظه جميعاً من نقص نسبي لدى الجمهور في ممارسة تجربة الانتخاب الذي يعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النظام الديمقراطي .

ثم هناك عامل ثالث له أثره في خفاق مشكلة الديمقراطية في آسيا وربما كان هذا العامل رئيسياً في بلادنا أو في غيرها ، هذا العامل هو انخفاض مستوى المعيشة بين نسبة كبيرة من أبناء شعوب القارة الآسيوية كلها تقريباً . . غير أن هناك اتجاهات جديدة تهدف إلى تحسين هذا المستوى ، وهو باعث طيب يساعد على تحقيق نوع من التطور الاقتصادي والصناعي الذي سيؤدي حتماً إلى الاستقرار السياسي واختفاء مشاكل الديمقراطية . . والاتحاد السوفيتي خير مثل للدول المتخلفة التي يمكن عن طريق العمل أن تصل إلى المستوى المعيشي اللائق وتحقق بعد ذلك لنفسها جواً من الاستقرار السياسي ، فقد استطاع الاتحاد السوفيتي أن ينتقل فعلاً من مجتمع يحكمه اقتصاد زراعي اقطاعي تام تعيش فيه الأغلبية في مستوى معيشي منخفض إلى مجتمع اقتصادي صناعي كبير ، وقد اعتمد الاتحاد السوفيتي على تجربة النظام الشيوعي ، هي تجربة جديدة في عالم الأيديولوجيات السياسية .

كذلك الصين وهي دولة آسيوية استطاعت عن طريق أسلوب الحكم الجديد فيها ، وهو أسلوب يختلف عن بقية أساليب الحكم في الدول الآسيوية الأخرى ، استطاعت أن تحرز تطوراً اقتصادياً وصناعياً جباراً في فترة قصيرة من الزمن .

إن كلا من الاتحاد السوفيتي والجمهورية الصينية تدعي أنها تطبق

نظاماً ديمقراطياً ، له في عرفها اصطلاح خاص ، إلا أننا نطالب بديمقراطية أخرى لها عندنا حدودها وقواعدها .

فالديمقراطية كما نفهما تعنى حرية الصحافة وحرية الكلام والاجتماع كما تعنى المساواة أمام القانون وحرية الاقتراع ووجود نظام الانتخاب الدورى .

إن الناس قد يختلفون في ماهية الديمقراطية . ولكنها كما يجب أن نطبقها في هذا الجزء من العالم هي هذه الصورة التي أوضحناها .

فهل من الممكن أن يوجد لدينا هذا الشكل من الديمقراطية ثم تصل في الوقت نفسه إلى درجة معينة من الرأسمالية ؟ وهي درجة الادخار التي تعتبر نوعاً من المحاولات الاقتصادية التي يقوم بها الفرد كمرحلة معقولة من النمو الاقتصادى ؟

إن هذه مشكلة تواجه مستقبل الديمقراطية في آسيا ، وهي مشكلة تدور حولها المناقشات العديدة في كل مكان .

ولدينا بعد ذلك عوامل أخرى تعتبر ذات أثر مباشر على مستقبل الديمقراطية في آسيا ولعل أهمها حاجة مجتمعاتنا إلى الترابط الاجتماعى ، فلقد أصبحنا نعيش في مجتمع شبه متصدع ، ولم تعد فكرة الوحدة الاجتماعية قائمة في أذهان الناس بشكل جدى ، وإذا ما أخذنا على سبيل المثال دواة من الدول الآسيوية فانتا نرى ما للطائفة فيها من أثر قوى فالشخص يخضع لطائفته أكثر من خضوعه للأيديولوجيات السياسية . وهناك مسألة اللغة التي تربط حولها عواطف أصحابها برباط قوى مهما اختلفت ميولهم وأهوائهم ، ومثل ذلك واضح جداً في مقاطعتي « ماهارا شترا » و « كيرالا » .

إن العواطف اللغوية قد يكون لها أثرها في البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمس المجتمع ككل ، كما أن لها صلة بكثير من المشاكل الإقليمية في بلد كالهند مثلاً ، فإذا يكون شعورك عندما تقابل أهالي مقاطعة آسام الذين يمتلأ قلوبهم بالحقد والكراهية لأن منطقتهم قد أهملت ولم تهتم الحكومة بهم ، وهذا نوع من التفكك الاجتماعي في دولة واحدة .

إن الاختلافات داخل المجتمع الواحد قد توجد مثلاً في كثير من دول العالم الديمقراطية ولكنها اختلافات لا تعود إلى عامل اللغة أو العاطفة .. ولا يصح أن نسكت على ذلك وإلا عرضنا مستقبل الديمقراطية في بلادنا إلى أخطار كثيرة .

ثم هناك عامل آخر له أثره على النظام الديمقراطي عندنا وهو ما أسميه بالتحزب أو التعصب الذي يختلف عن الطائفية والجماعة اللغوية ، وهذا التحزب موجود داخل الأحزاب السياسية ، وأقرب مثل إلى ذاك حزب المؤتمر الهندي وهو الحزب الحاكم اليوم .

فلقد حدثت نتيجة للعصبيات الحزبية أزمات لا حصر لها ، فتغيرت وزارات ، ووقعت مناوشات كان لها كلها أثر في عدم الاستقرار السياسي في دلهي مثلاً بالرغم من حداثة عهدها بالديمقراطية تتغير الحكومة فيها بين وقت وآخر ، فالمرشح عندما يصبح وزيراً يفقد كثيراً من أصدقائه القدامى الذين يطالبون بقضاء مصالحهم لأنهم هم الذين انتخبوه وخلقوا منه وزيراً ، وهذا الوزير قد لا يستطيع أن يجيبهم إلى كل مطالبهم لأن إمكانياته لا تساعد على ذلك ، وهنا يبدأ التحزب ضده من جانب أصدقائه في الحزب فيتكثرون للعمل على إسقاطه ، ويأتي آخر ، وتكرر القصة

وهكذا دواليك ، ونتيجة لذلك لا يوجد جو من الاستقرار ، ويتعرض مستقبل الديمقراطية إلى مشاكل من هذا النوع تكون سبباً في وجود أخطار تهددها .

إننا نطمح في ديمقراطية آمنة يتوفر لها جو من الاستقرار حتى تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل ، إن علينا أن نواجه الحقائق بروح شجاعة ، وأن نعترف بالأخطاء التي نرتكبها حتى نستطيع أن نحقق في بلادنا ديمقراطية سليمة حقة .

لقد جمعت منذ أيام مجلس في منزل وزير المالية وكنا نتناقش في مسألة أشجار الكافور ، فأنا أعرف أنها تنمو دائماً مستقيمة وطويلة إلا أنني وجدت في حديقة منزل الوزير مائلة في اتجاه واحد ، ولما سألت عن السبب في ذلك عرفت ، أن رياحاً عاتية قد هبت في يوم من الأيام وكانت هذه الأشجار صغيرة في مرحلة طفولتها ، ولم تكن هناك وسيلة لحماية هذه الأشجار من هذه الرياح ، فالت على هذه الصورة .

إن هذا المثل يعطينا فكرة يمكن أن نطبقها على الديمقراطية في بلادنا - فإذا ما تساهلنا في المشاكل الصغيرة ونحن نمر بمرحلة طفولة سياسية ، فإن شكل الحكم في بلادنا سينمو نمواً غير طبيعي ، تماماً كما حدث بشجر الكافور في منزل الوزير . . إنه لا يصح لنا أن نتساهل وأن نقول إن هذه مشكلة متواضعة لن يكون لها أثر كبير على مستقبل الديمقراطية ، فالطفل لا يمكن أن يكون شاباً عظيماً إلا إذا جنباه في صغره كل الأخطاء التافهة ثم أحطناه بالعناية الفائقة والرعاية الدقيقة .

وهكذا الديمقراطية في آسيا لا بد من حمايتها في هذه المرحلة التي تمر بها حتى نطمئن إلى مستقبلها وحتى نتأكد أنها تتطور تطوراً سليماً .

ثم نعود مرة أخرى لنسأل ما هو مستقبل الديمقراطية في آسيا ؟

أعتقد أيها السادة بأننى قد قدمت صورة قاسية تنسم بطابع التشاؤم عن الديمقراطية، صورة للعوامل التى أخشى أن يكون لها أثرها السيئ على النظام الديمقراطى لا فى الهند وحدها — وإن كان حديثى ينصرف إليها — بل فى كل بلاد القارة الآسيوية .

إن تطور الديمقراطية عندنا يستلزم تحقيق بعض أشياء لا بد من وجودها .

فالنظام الديمقراطى لا بد وأن يصبح جزءاً من طريقتنا فى الحياة ، جزءاً من لحمنا ودمنا .. قطعة منا ومن وجودنا لا تسمح له بأن يموت لأن فى موته قضاء على كيانتنا وحياتنا، فاذا ما ظهرت محاولة للقضاء عليه اندفعنا جميعاً لحمايته والذود عنه بكل الوسائل التى نملكها، لأن فى المحافظة على بقاء الديمقراطية حماية لوجودنا وإنسانيتنا .. إن من يقف فى طريق الديمقراطية إنسان لا يختلف معنا فى رأى ولكنه يختلف فى الرغبة ، إنه يريد القضاء علينا وعلى كيانتنا كإنسانيين ، ولن نسمح له بأن يفعل ذلك .

فاذا ما أصبح هذا الشعور جزءاً من تفكيرنا فانا نستطيع أن نقول فى ثقة إن الديمقراطية قد أصبحت فعلاً جزءاً من طريقة الحياة فى آسيا . وما دام الأمر كذلك فكيف يمكننا إذن أن نحقق لآسيا هذا الهدف ؟ لا بد لنا أولاً من معالجة بعض الأخطاء التى لا تزال تعيش فى المجتمع الآسيوى ، بالرغم من مرحلة التقدم التى قطعنا فيها شوطاً معقولاً .

ففى المجال السياسى مثلاً تعتبر الديمقراطية مسألة مرتبطة بالأغلبية ارتباطاً وثيقاً ، فالذين يحصلون على أكثرية الأصوات فى الانتخابات

هم الذين يتولون الحكم لفترة محدودة، أما هؤلاء الذين لم يحصلوا على هذه الأغلبية فهم الأقلية الذين يظلون خارج الحكم ، وقد تكون هذه الفترة ثلاث سنوات أو خمس ، وفي خلال هذه الفترة لا يصح أن تكون رسالة الأقلية قاصرة على توجيه النقد والتجريح للأغلبية الحاكمة ، كما لا يصح لها أن تلجأ كثيراً إلى الوسائل الدستورية لكي تحصل عن طريقها إلى ماعجزت عن الوصول إليه عن طريق صناديق الانتخاب . . .

وأما مثل من الأمثلة الطيبة لما يجب أن يكون عليه موقف الأقلية بالنسبة للأغلبية الحاكمة . . . فالحزب الجمهوري في الولايات المتحدة لم يحصل على أغلبية في مجلس الشيوخ أو في الكونجرس ، ومع ذلك فانه لم يفكر مطلقاً في الالتجاء إلى أى عمل مباشر لزعزعة موقف الأغلبية وحدث كذلك في إنجلترا عندما جاء حزب العمال بأغلبية ساحقة ، وأيضاً في كندا في الإنتخابات الأخيرة ، ولم يقل أعضاء حزب الأحرار « إن هذا ليس تعبيراً صحيحاً عن إرادة الشعب ، وإنما سنعمل على إسقاط العمال ... ولو فعل حزب الأحرار ذلك لكان معنى هذا أن الديمقراطية في إنجلترا تعيش أيضاً في وضع سيء .

أيها السادة ، إن الساتياجراها يمكن أن توجد إذا حققنا وجود دستور نظيف للانتخابات واحترامنا سرية الصناديق وحرية للرأى . ودعمنا التماسك الاجتماعى ، وأؤكد لكم بأن الديمقراطية تستطيع أن تقوم بوظيفتها إذا كانت الأقلية سواء أكانت اشتراكية أو شيوعية ، مسلمة أو هندوسية أو سيخية ، تحترم الأغلبية ولا تلجأ في حربها معها إلى الوسائل التى تعرفها من الاضراب عن الطعام وتحريض العمال أو الجماهير على أحداث المظاهرات والشغب التى يقصد بها إحراج الأغلبية الحاكمة ، وكذلك

تخريفهم الشعب على عدم دفع الضرائب المستحقة إن فهذه السياسة إجراء عنيف يساوى في ضرره أهمية الديمقراطية بالنسبة لنا .

إن الأغلبية لا تكون دائماً أغلبية ، كما أن الأقلية لا يمكن أن تظل دائماً أقلية ، إن مدى احترام أى حزب أو هيئة لمبادئ الديمقراطية هو العامل الأساسى الذى يتحكم فى الحجم الشعبى لأية هيئة أو حزب .

إن المجتمع الفاضل هو الذى تثق فيه الأقلية فى سلامة نوايا الأغلبية ، ولا تستغل فيه الأغلبية سلطتها لاضطهاد الأقلية وتحول بينها وبين أن تصبح أغلبية ، ولقد كان السبب فى وجود دولة الباكستان الحديثة راجعاً إلى تبرير معقول ، فقد قام على أساس أن الأقلية المسلمة لا يمكن أن تصبح أكثرية إلا إذا كانت هناك نسبة كبيرة من الهندوس مستعدة لأن تتحول إلى الإسلام .

وقصارى القول ، لابد من وجود التزام مزدوج ، فعلى الأقلية أن تستعد لقبول دور الأغلبية ولا يصح لها أن تلجأ إلى الوسائل التى تحاول بها للقضاء عليها .

وعلى الأغلبية أن تستعد لمعاملة الأقلية بمزيد من الحرية والكرم ، وأن تمنحها الإحساس بالطمأنينة على مستقبلها ، أى أنها لن تتعرض للإهيار أو الظلم من جانب الأكثرية .

وإننا لنرى فى الهند مثلاً صورة عجيبة للصراع القائم بين الطائفتين قد يصل أحياناً إلى درجة يخشى معها على مستقبل الديمقراطية فى هذه الدول الآسيوية الكبيرة . ففى أوديسا وأوكيرا لا نرى عدم الرضا من جانب الأقلية لما تقوم به الأغلبية ، بل إن هذا قد يصل فى كثير من الأحيان

إلى الاحتجاج الذى تقوم به الأحزاب الأخرى ضد حزب المؤتمر الحاكم ، ولو تولى الحكم حزب آخر فسرعان ما نرى حزب المؤتمر يقوم بالاحتجاج ويدعى أن الحكومة القائمة تستغل سلطتها لظلم الأقلية للحيلولة بينها وبين أن يكون لها كيان حر مستقل .

ومستقبل الديمقراطية فى آسيا يعتمد أيضاً على نجاحنا فى القضاء على الحزبية والتعصب الطائفى . فإذا ما انتخب الشعب حاكماً يتولى أمور الدولة لفترة معينة ، فلا بد من أن نهىء له جواً من الأمان والطمأنينة ، وألا نجعله يحس طيلة الوقت بأنه فى وضع ينحشى فيه على حياته ، وأن محتاج لى يحتفظ بوظيفته إلى تضييع وقته فى محاربة هذا أو ذلك ، إن علينا أن نوفر عليه كل هذا حتى يستطيع أن يوجه طاقاته وجهوده للعمل على خدمة مواطنيه .

كذلك تعتمد الديمقراطية فى مستقبلها على مدى ما تحمقه من التطور الاقتصادى ، فلو أن النظام الديمقراطى قد فشل فى رفع مستوى المعيشة وزيادة سرعة حركة النمو الاقتصادى ، لو أنه فشل فى ذلك لأصبحت الديمقراطية فى وضع لا تستطيع معه الحياة ، حتى ولو كانت هناك رغبة جامحة من جانب الشعب فى الإبقاء عليها .

ولقد تعرضت الديمقراطية فى الهند إلى نقد كثير ، وكان ذلك بسبب وجود حزب واحد حاكم ، فالنقاد يرون أن النظام الديمقراطى لا يمكن أن ينمو نمواً طبيعياً فى مثل هذه الظروف ، كذلك قامت الصحافة الأجنبية بحملة واسعة النطاق هاجمت فيها نظام الحكم فى الهند وادعت بأن من التناقض البين أن يزعم نهرو أنه يطبق مبادئ الديمقراطية فى بلاده فى الوقت الذى لا نرى فيه زعيماً يتولى مقاليد الحكم فى الهند سواه ؟ .

والواقع أن هذا النقد نقد سطحي لا يقوم على أساس من الاستقرار وفهم التجارب السياسية التي تمر بكثير من دول العالم المتمدنين . . فلو أخذنا كندا على سبيل المثال ، وجدنا أن حزب الأحرار الذي يرأسه ما كنزى قد ظل يحكم البلاد لفترة طويلة . كذلك الحال بالنسبة للحزب الاشتراكي في السويد . .

وإذا ما انتقلنا إلى الترويج أو إلى المملكة المتحدة رأينا أن الحكم فيها يتناوبه حزبان فقط ، وأن أحد الحزبين قد يستمر حكمه لفترتين انتخابيتين . . . فهل معنى هذا أن الديمقراطية في هذه البلاد لا تتمتع بقوتها ووجودها ! !

ولماذا . نتقد نهرو لأنه حكم الهند لفترة طويلة من الزمن ؟ ألم يكن كروزفلت الذي قضى في حكم أمريكا مدة طويلة أيضاً . . ألم يكن كغيره من الزعماء الذين حققوا لبلادهم مجداً سياسياً هائلاً ؟ . إن نهرو يلعب دوراً هاماً في إرساء قواعد الديمقراطية في الهند ، والزعيم الذي يحترم مبادئ الديمقراطية ويعمل جاهداً على تطبيقها في بلاده يجب أن يظل في الحكم أطول مدة ممكنة ، ولو فرض وأن نهرو قد تخلى عن منصبه وترك السياسة ليصبح « يوجيا » يعتزل الحياة ويقع في كهوف الهملايا ، لو فرض وأن نهرو قد فعل ذلك ، فماذا ستكون فرص الديمقراطية في الهند ؟ هل يتركها في أيدي الشيوعيين يتحكمون في مصيرها . . إن الكثيرين من الهنود لا يقبلون طريقة الحياة الشيوعية ولكنهم جميعاً يفضلون الديمقراطية بنظمها وأساليبها .

كذلك يتوقف مستقبل الديمقراطية على الطريقة التي ينصرف بها زعماء الحركة الديمقراطية في الدول الغربية عندما يفشل هذا النظام .

لقد قرأت أخيراً كتاباً أصدره أحد علماء السياسة الأمريكيين بعنوان « سياسة آسيا المطلوبة Wantd Asian policy » .

إنه كتاب هام لأنه يتكلم عن الطريقة التي لا يرضى عنها الأمريكيون فيما يتعلق بموقف الدول الآسيوية من النظام الديمقراطي، ولعل ذلك راجع إلى أسباب تكاد تكون موجودة لدى الأمريكيين فقط .

فالأمركيون نظراً لمشاكلهم العسكرية ونظراً لمشاكل أخرى مماثلة لا يتمسكون في كل وقت بالديمقراطية التي ارتبطوا بها لفترة طويلة من الزمن .

إن هذا العالم الأمريكي المشهور يقول في كتابه « إن علينا أن نقف دائماً وراء كل نظم الحكم التي تتجه في سياستها إلى تحقيق الديمقراطية ، كما أن علينا أن نأخذ بيد الذين يتعثرون في سيرهم نحو الديمقراطية ، أما هؤلاء الذين قد توقفوا في حركتهم فينبغي أن ننفض أيدينا منهم » . وأحب أن أكرر هذه العبارة الأخيرة « هؤلاء الذين قد توقفوا » ثم يشير إلى التوسع في تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مزيد من الرخاء الاقتصادي ويرى أن هذه هي الأشياء التي يجب أن نحارب من أجلها .

أيها السادة ، في ختام حديثي عن مستقبل الديمقراطية في آسيا أحب أن أشير هنا إلى مسألة على جانب من الأهمية ، وأعتقد بأن لها صلة بموضوع البحث .

لقد كنت في إنجلترا عندما وقعت هذه التطورات الأخيرة في باكستان ، ولقد استأثرت كثيراً لأن هذه التطورات ستكون سبباً في فشل النظام الديمقراطي في الهند ، بل استأثرت لأنها قد وقعت فعلاً .

واستأنت أكثر وأكثر لما رأيته من رد الفعل لهذه الحوادث في بريطانيا فلم يكن هناك أى تعليق على هذا التغيير لا في صحيفة التايمز اللندنية ولا في الديلي تلغراف ولا في غيرها من الصحف الأخرى ، ولم أقرأ إلا مقالا كتبه الأستاذ ر. ولينز في مجلة الاسبكتاتور ، وفي هذا المقال يقارن الكاتب بين الوضع الذى يتمتع به الجنرال ميرزا في الباكستان والوضع الذى يتمتع به نهرو في الهند من حيث الاحترام والإعجاب والنفوذ الشعبى ، ويدافع ولينز في حرارة وحماس عما يحدث في الباكستان . . .

ثم حضرت إلى الهند فرأيت طائفة من الزعماء الذين تظلهم سماء الهند ويعيشون على أرضها ويتمتعون بمكانة ممتازة جداً في الدوائر السياسية ، رأيت هؤلاء الزعماء يتناقشون على مستوى عقلية اكسفورد وكامبردج ويقولون :

« إن نهرو يؤمن بالتعايش السلمى ، ولا جدال في أن هذا التعايش السلمى يمكن أن يوجد داخل دول الكومنولث ، ألم يقل نهرو إن من الممكن أن تتواجد الشيوعية والرأسمالية في مكان واحد؟ » .

وكذلك سمعت أحدهم يقول :

« إن الديمقراطية تعتبر أقل عامل يحفظ تماسك الكومنولث فان هناك عدة عوامل أخرى لا شك في أنها أكثر قدرة على تحقيق هذا التماسك إذ ما الفرق بين العناصر التى تميز الكومنولث عن هيئة الأمم ؟ »

إننى أحب أن أقول لهؤلاء السادة الذين يدعون الإيمان بالديموقراطية ويدافعون عنها في الوقت الذى يقللون فيه من أهميتها ، إن الديمقراطية لو فشلت في تحقيق وجودها في آسيا بسبب فلسفة بعض المهرجين فان العالم سيعيش في أيام حداد طويلة ..

فلو أن أى شخص أمريكي أو بريطاني يعتقد أن الديمقراطية لا يمكن أن تكون إلا شيئاً خاصاً بالشعوب الغربية ، وأنه لا ضرورة إلى وجودها في آسيا لكان ذلك خطأ جسيماً وجريمة لا تغتفر ، ففشل الديمقراطية في هذا الجزء من العالم لا يرجع إلى قيام الحكومات اليمينية وإنما يرجع إلى وجود الحكومات الفاشيستية أو إلى وجود حكومات لا تكون الدول الغربية معها على وفاق .

سادتى . . .

إننى أشعر بوجود متاعب ومشاكل للديمقراطية لا بد منها في المستقبل ، ولكننى أعتقد بأن الديمقراطية ستبقى وستعيش ، فقد أدرك رجل الشارع وعامل المصنع وفلاح الأرض ، أدركوا جميعاً مدى ما يتمتعون به من قوة بسبب ما حققته لهم الديمقراطية من حق التصويت ، فاحساسهم بأنهم يصوتون مرة وأخرى ، وعلى أساس من قوة أصواتهم يكون شكل الحكم في بلادهم يجعلهم أكثر إيماناً بالديمقراطية ، ولن تستطيع قوة كائنة ما كانت على وجه الأرض أن تلعب بمستقبل الديمقراطية أو أن تعيث بها في الهند مادام هذا هو إيمان الشعب بها . . .

وستبقى الديمقراطية نظاماً للحكم في آسيا ، وستظل الهند قلعتها الحصينة وبيتها المكين . .

كلمة
مسترايليسورث بانكير
مفبر أمربكا

سبدي الرئيس . . .

سيداتي ، سادتي .

من واجبي قبل أن أبدأ حديثي معكم أن أعترف أمامكم في صراحة
بأنني أتناول هذا الموضوع في شيء كبير من الحذر ، لأن الدكتور راو
الذي تكلم قبلي لم يترك مجالاً لأحد من بعده كي يتكلم في الموضوع . . .

أيها السادة . . .

لست آسيوياً - كما تعلمون - ولا أنتمى إلى دولة آسيوية معينة .
ولذلك فقد يرى البعض أنه ليس من الدقة في شيء أن يتحدث رجل
أمريكي عن « مشاكل الديمقراطية ومستقبلها في آسيا » .

ولا أحب أن أقف بينكم لأقدم لكم النصيح والمشورة فيما يجب
أن تحققوه لبلاذكم معتمداً على الحيرات التي استفدناها من التجارب
الطويلة التي مرت بنا في ظل حكوماتنا الديمقراطية - ذلك لأنني أعرف
أن لكل دولة مشاكلها الخاصة وشخصيتها المستقلة ، وهي العوامل التي
تحتم عليها أن تختار لنفسها ما يلائمها من النظم والقوانين .

« إن الموضوع الذى ستدور حوله المناقشات فى هذا الاجتماع موضوع شائك للغاية . فالديمقراطية فى الواقع ليست من النظم التى يسهل علينا تطبيق قوانينها ، لأنها ليست ذات قواعد علمية بالمعنى المفهوم فى علم الطبيعة مثلاً . ولقد تحدث إبراهيم لنكولن إلى هؤلاء الذين وضعوا دستور الولايات المتحدة الأمريكية فقال :

« إن هذه القوانين التى تضعونها يجب أن تهىء للمجتمع الحر أقصى درجات الحرية بحيث تلائم الجميع ويقدها الجميع ، ويرجع الناس إليها فى كل وقت . ويعملون دائماً من أجلها ، ومع كل ذلك فإنه لا يمكن لنا أن نحقق الديمقراطية فى صورتها النموذجية الكاملة إلا أن علينا أن نجاهد دائماً للاقترب من حدود الكمال وعلينا أن نوسع نطاق رسالتها وأن نستفيد من نتائجها فى رفع قيمة الحياة وسعادتها بالنسبة لجميع البشر ، من كل لون وفى كل مكان » .

يجب أن يكون لهذه الكلمات التى قالها لنكولن منذ مائة سنة مضت ، معنى خاص فى أذهاننا نحن الذين نعمل فى سبيل الديمقراطية ولسنا إلا مخلوقات بشرية لن تصل إلى حدود الكمال المطلق ، وأظن أنه لا يوجد من ينكر أن من أهم خصائص الديمقراطية أنه لا يمكن تحقيقها تحقيقاً كاملاً بالمعنى الدقيق » .

إن الديمقراطية لا تستطيع أن تدعى ، كما تدعى النظريات الأخرى أنها قد بلغت درجة الكمال ، فالديمقراطية لا يمكن أن توضع لها حدود نهائية ، وهى حريصة على البحث الدائم فى حقول التجارب للوصول إلى وسائل تحسينها وتطويرها .

ولقد كثر الحديث حول مدى ما نستفيدة من تطبيق النظام الديمقراطي . وأظن أنه ليس من المستحسن بالنسبة لرجل أمريكي مثلي أن يقف أمام جماعة من الآسيويين ليحدد لهم معالم النظام الديمقراطي في آسيا ، ومدى ما سيعود على الشعوب الآسيوية من فائدة من تطبيق هذا النظام ، ولكنني آمل أن يسمح لي إخواني بأن أتحدث في هذا الموضوع بصفتي شخصاً أمريكياً .

سادتي ...

يسعدني أن أقدم لكم بعض فقرات من الخطاب التاريخي الذي ألقاه توماس جيفرسون منذ أكثر من ١٥٧ عاماً يوم أن تولى رئاسة جمهورية الولايات المتحدة ، لقد تحدث في هذا الخطاب عن سمات النظام الديمقراطي فحدده بأنه :

- ١ - حق جميع الأشخاص في التمتع بحرية الكلام والكتابة والاجتماع والعبادة ، وكفالة القانون لهذه الحقوق طبقاً لنصوص الدستور .
- ٢ - حق المواطنين في تغيير حكومتهم عن طريق التصويت أو التأثير على سياسة هذه الحكومة بواسطة ضغط الرأي العام .
- ٣ - حق الفرد في أن يكون مخطئاً وأن يؤمن بمعتقدات غير شائعة .
- ٤ - حق الأقليات في أن يمنحها القانون مساواة عادلة ، وأن تتمتع بحماية الحكومة لها .
- ٥ - حق الشعب في المطالبة بجهاز عامل قادر على ضمان حقوق الفرد والجماعة .
- ٦ - حق الشعب في أن تكون كلمته هي العليا .

وأعتقد بأن من الممكن تطبيق هذه المبادئ في كل مكان يحترم النظام الديمقراطي ، ولقد سجل جيفرسون في وثيقة الاستقلال الأمريكي :

« إننا نؤمن بهذه الحقائق لأنها أوضح دليل على أن جميع الناس قد خلقوا متساوين ، وأن خالقهم قد منحهم حقوقا غير منقوصة ، وإن لهم الحق في أن يحيا حياة حرة يستمتعون فيها بالرفاهية والسعادة » .

إن هذه الكلمات التي سجلها جيفرسون والمكاسب التي جاءت نتيجة لتطبيقها قد أصبح لها منذ ذلك التاريخ صدى بعيد في كل مكان يطلب الناس فيه تحقيق الحرية السياسية ، وأذكر أنني شاهدت يوم استقلال أندونيسيا عربات الترام هناك تسير وقد علقت الجماهير عليها لافتات كتب فوقها عبارة « خلق الناس متساوين » وهي عبارة تتشابه إلى حد كبير مع كلمات جيفرسون .

ولقد كانت الثورة الأمريكية بداية لحركة قامت لتناهض الاستعمار وتقف ضد الحكم المطلق ، وانطلقت فيما بعد في سبيل الحرية حتى عبرت البحار إلى أمريكا اللاتينية فأوروبا ، ثم وصلت قبيل الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى بلاد آسيا وأفريقيا ، وبلغت ذروتها في السنوات التي تلت عام ١٩٤٥ ، فمنذ هذا التاريخ حتى اليوم استطاعت إحدى وعشرون دولة أن تحصل على استقلالها السياسي ، وكانت الهند من بين هذه الدول ويفضل كفاح أبنائها وتضحياتهم تمكنت من وضع دستور يحمي حرية الفرد وبضمن العدالة والمساواة لجميع أبناء الشعب .

إن الديمقراطية يجب أن تعيش في قلوب الجماهير وفي عقول الزعماء .

ولقد تعلمنا نحن الأمريكيين بعد سنة واحدة من ميلاد وطننا بأن الحرية وحدها لا تكفي . وعندما حصلت الولايات الأمريكية على استقلالها

لم تكن متحدة كما هي الآن ، بل كانت تتألف من ثلاث عشرة ولاية مفككة منفصلة عن بعضها ، لا يكاد يوجد بينها من روابط الاتصال سوى ما تخلقه سيارة الأجرة الكبيرة من رابطة بين إقليم وآخر .

وكان القسم الجنوبي من البلاد يعتمد في اقتصادياته على المزارع الشاسعة ، بينما كان القسم الشمالى منها يعتمد على الإنتاج الصناعى ، وهو إنتاج كان لا يزال طفلاً وليداً ، على أن الغالبية من سكان كل المناطق الأمريكية في ذلك الوقت لم تكن تمثل إلا صغار الملاك والمزارعين . وقد كان على الجمهورية الوليدة يومئذ أن تحمد نيران الثورة التى كانت تقع على الحدود . وكان من أسوأ الظواهر التى عرفت في فجر تاريخ أمريكا أن كل ولاية كانت تخشى على كيانها من الولاية الأخرى ، وتشكك دائماً في نواياها ، وفضلاً عن ذلك كله عرفت الولايات المتجاورة فيما بينها نظام التعريف الجمركية ، وهو نظام ليس له ما يبرره بين مناطق تمثل في مجموعها وحدة سياسية واقتصادية الخ ..

وقد كان على أولئك الذين أقاموا الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد أن أعلنوا وثيقة الحرية ، كان عليهم أن يواجهوا نتائج كفاحهم ونضالهم كان عليهم أولاً أن يوفقوا بين كل هذه الحقوق وبين الحقيقة التى تقول بأن الإنسان حيوان اجتماعى وسياسى . وفي ولاية فيلاديفيا عام ١٧٨٧ كان يجتمع خمسة وعشرون رجلاً يتناقشون ويتجادلون ، وقد تصل بهم المناقشة في بعض الأحيان إلى الدخول في معارك كلامية حول العمل على إيجاد حلول لهذه المشاكل الجديدة التى أخذت تظهر بعد الاستقلال ، ونتيجة لهذه الاجتماعات المتواصلة ظهر دستور الولايات الأمريكية الذى يعتبر حتى اليوم حجر الأساس في بناء حكومتنا الديمقراطية .

وقد وضع هؤلاء الرواد الأوائل نظرية دستورية تنص على أن الحكومة لا يمكنها أن تستمد سلطتها الحقيقية إلا من الشعب ، لأنه مصدر كل ، السلطات . ويعتبر جون لوك أول من دعا إلى هذه النظرية ، ثم أصبحت - فيما بعد - مبدأ تطبقه كل الدول التي تحترم نظم الحكم الديمقراطي بمعناها الصحيح . وظل الدستور الأمريكي محتفظاً بكل نصوصه ومواده حتى عام ١٧٩٠ ولم يدخل عليه المستولون إلا عشرة تعديلات فقط ، وبقي منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا حياً في أذهان الشعب خالداً في سجل الحياة الأمريكية ، وكانت الظروف الطارئة تقتضيها في بعض الأحيان أن يقوم بتعديل طفيف جداً ، ومما يدعو إلى الفخر أننا لم نفعل ذلك إلا اثنتي عشرة مرة ، ولم يخرج أى تعديل منها عن المبادئ الأساسية التي ارتضتها الأمة .

وهكذا نرى أن الولايات المتحدة قد أصبح لها عام ١٩٥٨ دستور يحكمها ، ولا تسير في حياتها إلا بموجبه وفي نطاق نصوصه ، وأثبتت التجارب التي مرت علينا خلال ما يقرب من ١٦٩ عاماً أن دستورنا دستور واقعي ، يمكن أن يهيء جواً من التقدم والتطور ، لا في أمريكا فحسب ، بل في معظم أجزاء العالم .

إلا أننا على الرغم من هذا الانتصار قاصينا الأمرين في أمريكا نتيجة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي مرت بنا ، فقد شهدت الولايات المتحدة برك الدماء أثناء الحرب الأهلية التي وقعت قبل أقل من قرن ، حين كان الأخ يهدد دم أخيه في الوطن ، كذلك قامت في بلادنا خلافات طائفية قاسية ، وعانينا الكثير من الهزات الاقتصادية العنيفة التي كانت تزلزل حياتنا ، وتؤثر فيها بشكل واضح ، ولقد اندمج في مجتمعاتنا

حوالى أربعين مليون مهاجر ، وفدوا إلى بلادنا من شتى بقاع العالم ،
ومرت بنا ثورة - على الرغم من أنها كانت سلمية إلى حد ما - إلا أنها
كانت ثورة بقدر ما تحمل هذه الكلمة من معنى .

ان هذه الكوارث كلها لم تستطع أن تحول بين أمريكا وبين أن تكون
لها حكومة تنبثق من الشعب بواسطة الشعب ولمصلحة الشعب ، وهى
الحكومة التى نادى بها لنكولن ، وهى نظرية لا بد من تحقيقها عند قيام
أية حكومة ديمقراطية مهما تغيرت الظروف والأوضاع . وقد ترى
الحكومة التى تعتمد على هذه النظرية ، ترى نفسها مضطرة إلى إجراء بعض
التعديلات ، ولكنها تعديلات يجب أن تكون فى حدود هذه القاعدة الأساسية .

لقد بدأنا بالاقتصاد الموجه أساساً لنمو الزراعة والصناعة الصغيرة
وأخذت حركة التصنيع تسير فى بدايتها بطيئة بعض الشيء ، إلا أننا أدركنا
أنه حيثما توفرت رؤوس الأموال ووجدت وسائل الاستثمار تحقق الإنتاج
بشكل أكثر اقتصاداً مما لو قامت به الحكومة ، ونتيجة لذلك تصبح
البضائع أقل تكلفة للمشتري .

وكان طبعياً أن تظهر فى طريقنا بعض الأخطاء التى لا بد
من تصحيحها حماية للمصلحة العامة ، وقد قلنا فى الوقت نفسه بتأييد
رغبات الشعب للعمل ، وشجعنا روح المغامرة لدى الفرد الأمريكى ، وهو
اتجاه أدى فى النهاية إلى انتشار حركة التطور الخلاق فى كل مناطق بلادنا .

ولم نستطع ، بطبيعة الحال ، أن ننقد كل الخطوات التى اتخذناها
فى هذا السبيل ، إلا أننا قد نجحنا إلى حد كبير فى توسيع أبعادنا الاقتصادية
بناء على الأسس التى وضعتها حكومة الولايات المتحدة والتى تتلخص
هذه المادة وليس لدينا مجال للتفصيل بين شخص وآخر ، لأننا نؤيد

دائماً وجود المنافسة العادلة التي يجب أن تتاح للجميع داخل حدود القانون ، وفي نطاق هذا القانون يستطيع كل مواطن أن يتطور بمشاوريه ، ولا يصح لنا أن نضع حدوداً لمشاريع الفرد أو أرباحه طالما لا يتعارض ذلك مع نصوص القانون .

ومن هنا وجدت للمنافسة التي أحب أن أطلق عليها « المنافسة البناءة » وعلى مر السنين كان لا بد أن تظهر قوانين أخرى تطلبها الظروف والأوضاع التي تجد بين وقت وآخر ، وفي خلال النصف قرن الماضي نادى فردريك لويس - الناقد الاجتماعي الأمريكي - بضرورة إجراء تعديلات واسعة ، تحقق منها الكثير .

أيها السادة ...

إن الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة تختلف عن مثيلاتها في أي مكان آخر ، فهي اتحادات لا تربطها أية صلة مباشرة بأي حزب سياسي أو طائفة اجتماعية ، ولأعضائها مطلق الحرية في الإدلاء بأصواتهم حسب مشيئتهم ورغبتهم .

أما قانون الضرائب الأمريكي فيعمل على توزيع الدخل على المجموع . وفي الوقت الذي يحرص فيه هذا القانون على اتباع سياسة عدم رفع الضرائب على العمال والموظفين والمستخدمين ، يهدف دائماً إلى رفع حصة هؤلاء من الدخل القومي .

ولعل أحدهم يسأل « إذا كانت هذه هي صورة الحياة الأمريكية ، فهل معنى هذا أنه لا توجد في الولايات المتحدة أية مشاكل ؟ »

والجواب على ذلك هو أن في أمريكا - وهذه حقيقة - لا يستطيع

أن أنكرها - عدداً كبيراً من المشاكل ، وأهم هذه المشاكل التي نعمل على حلها اليوم . . هو كيف تمنح المواطنين الزوج في بلادنا حقوقهم الكامل في المساواة الاجتماعية والسياسية في جميع أرجاء البلاد !

إننا لا نستطيع أن ننكر أنه خلال السنوات القليلة الماضية قد حدثت تغييرات كبيرة في حياة الستة عشرة مليون زيجي في بلادنا ، فنسبة الأمية بينهم قد انخفضت من ٨١٪ إلى ١١٪ كما تدل احصائيات عام ١٩٥٠ ، علي أن هذه النسبة تنخفض إلى ٤٪ بين الزوج الذين لا يتجاوزون الرابعة والعشرين . وحتى عام ١٩٤٠ كان حوالي ٤٣٪ من السكان الزوج يعملون كأجراء في الحقول الزراعية ، ولم يأت عام ١٩٥٠ حتى انخفضت هذه النسبة إلى ١٨٪ كان أكثر من نصفهم : إما من ملاك الأراضي أو من مديري المزارع . ولعلكم تعلمون أن عدداً كبيراً من زوج أميركا يلعبون الآن دوراً بارزاً في ميادين الصناعة والأعمال الحرة داخل الوطن الأمريكي .

ويتمتع هؤلاء الزوج في شتى الولايات المتحدة - ما عدا القسم الجنوبي منها - بالمساواة التامة في الحقوق وفي الثقافة والعمل ، والحكومة الأمريكية جادة في توفير وسائل الحياة الكريمة العادلة لهم .

أيها السادة . . .

لقد حاولت في هذا العرض السريع أن أقدم لكم صورة واضحة لعالم الحياة الأمريكية وطبيعة شكل الحكومة التي تقوم فيها ، كما حاولت أن أعدد بعض مكاسبنا الديمقراطية ، وأود الآن أن أذكر لكم بعض العوامل التي كانت الدافع الأساسي لإرضاء دعائم النظم الديمقراطية في بلادنا . وأول هذه العوامل الشعور بالمسؤولية ، وهو تعبير واسع

لا يقصد به مجرد مسئولية الفرد عن تصرفاته الخاصة ، بل يقصد بها نوع من المسئولية تعتبر أوسع من هذا بكثير . . . إنها مسئولية توجيه المجتمع كله وجهة فاضلة .

وثاني هذه العوامل هو التنظيم الفردي ، فالمبادئ التي وضعت لخلق المجتمع الفاضل لا يمكن أن يكون لها أى أثر فعال ما لم توجد روح التعاون بين الأفراد .

وثالث هذه العوامل ولعله أهمها هو احترام حقوق الأقلية ، ولقد قال توماس جيفرسون فى خطاب الافتتاح الذى ألقاه يوم تعيينه رئيساً للجمهورية :

« إنكم تعرفون تماماً أن رغبة الأغلبية هى النافذة دائماً ، ولكى تصبح هذه الرغبة شرعية ، يجب أن تكون معقولة ، وأن تضع فى اعتبارها أن للأقلية حقوقاً فى المساواة يجب أن يحميها نفس القانون » .

إنكم ستساءلون أيها السادة عن مدى علاقة الديمقراطية فى أمريكا بالنظم الديمقراطية فى آسيا ، وأؤكد لكم أن هناك علاقة وثيقة لسببين :

أولاً - إن للولايات المتحدة صلات قوية بالفيلبين واليابان ، فقد حدث أثناء الحرب الأسبانية الأمريكية عام ١٨٩٩ أن احتلت أمريكا بلاد الفيلبين ، وكان من بين المطالب الأولية التى تعهدنا للشعب الفيلبينى بتحقيقها أننا سنمنحهم الاستقلال بعد أن يصلوا إلى مرحلة من الأهلية لمباشرة الحكم الذاتى ، ولم يكدر بمائة عام على الفيلبين تحت الحكم الأمريكى حتى أصبحت الديمقراطية حدثاً جديداً فى حياتهم ، ومن هنا ظهرت الحاجة الماسة إلى العمل المتواصل من جانبنا للاستجابة لحركة

الوعي الجديد ، فوضعنا أساساً لنظام تعليمي شامل باعتبار أن الديمقراطية لا يمكن أن تنمو نمواً صالحاً إلا في ظل مجتمع مثقف مستنير ، وانتشرت المدارس المختلفة والمعاهد العليا في جميع أرجاء البلاد ، وتقرروا أن تحصل الفلبين على استقلالها عام ١٩٤٤ لولا قيام الحرب العالمية الثانية . ولم يأت عام ١٩٤٦ حتى كان هذا الاستقلال عملياً وممكناً ، فنهجت للفلبين استقلالها وحريتها كاملتين .

أما عن اليابان فأظن أنه ليس ثمة داع لأن أذكر أمامكم ما هو معروف لديكم عن مدى ما وصل إليه النظام الديمقراطي هناك بعد الحرب العالمية الأخيرة .

ثانياً - حصلت الولايات المتحدة في مراحلها التاريخية المختلفة على رصيد ضخم من التجارب والخبرات في ميادين النظم الحكومية ، ومن الممكن أن يكون لهذه التجارب أثر طيب يساعد الدول الآسيوية في نجاح محاولاتها لتطبيق النظم الديمقراطية .

وأعتقد - كما سبق أن قلت - بأن لكل دولة ظروفها الخاصة وشخصيتها المستقلة وطرائق حياتها المعينة ، إلا أن هناك بعض التجارب التي مرت بأمريكا واستفادت منها يمكن أن توجد في أي مكان آخر ، فقد أوضح مستر ديبا - مثلاً - في آخر جلسة من جلسات مجلس الشيوخ في مدينة جوهاني أن المجتمع الاشتراكي هو الذي يتحقق فيه مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق والواجبات ، ويستطيع كل فرد فيه - ذكراً كان أو أنثى - أن يحصل على حريته الكاملة في اختيار الوسيلة التي ينجح بها في تطوير حياته . . . ولا شك في أن هذه صورة موجودة في المجتمع الأمريكي .

ولقد أعلن شري نهر و - واتفق سمعة في - هذا للرأى - أن المساواة بين جميع الأفراد مسألة تتصدر أهميات المسائل الهامة ، وأن الإنسان يستطيع أن يبني مجد أمته كما يبنينا التقدم العلمى . وهذا فى الواقع هو الهدف الأسمى للديمقراطية الحققة .

غير أن الديمقراطية لم تنجح فى جميع الدول على السواء ، لأن جذورها فى بعض البلاد لم تكن قد تأصلت بعد بسبب ظهور التيارات الانحرافية فيها ، وكان نتيجة ذلك أن حلت بأولئك الذين يؤمنون بالديمقراطية بعض المآسى كما أصيبوا بخيبة الأمل . وعلى الرغم من أن الشعب الأمريكى فى بعض الأحيان قد أحس بهذا الشعور إلا أن إيمانه بالديمقراطية لم يضعف ولم يتزعزع . وكان يحس دائماً بأن هذه الخسائر التى تحقق به لابد وأنه سيعوضها إن أجلا وإن عاجلاً وأنه لما يسعدنى حقاً أن أعلن هنا فى هذا الاجتماع أن بلادى قد وقفت وستظل تقف الى جانب الديمقراطية فى كل مكان .

ولقد أصبح من واجبنا جميعاً ، بغض النظر عن البلد الذى جئنا منه أو القارة التى ننتمى إليها ، أن ندافع عن حقوق الإنسان وأن نقف بجانب كل دولة تصر على تطبيق النظام الديمقراطى الصحيح . وهذا واجب صعب وشائك للغاية ويبدو أنه ليس له نهاية .

وما دامت العنصرية والحرية والمساواة والأخاء ، وهى حقوق أساسية لكل إنسان ، لم تتوفر بعد لجميع السكان فى جميع أنحاء العالم ، فإن كفاحنا وواجبنا وجهودنا ستظل قائمة ولن تتوقف .

کلمۃ
میان زین الدین
المندوب السامی للباكستان فی الرسد

سيدى الرئيس . . .

سيداتى، وسادتى .

أعددت موضوعى هذا قبل الاجتماع بثلاثة أيام أو أربعة فقط ،
وأشعر بعد أن استمعت إلى حديث كل من شرى نهرو والدكتور راو
والسفير الأمريكى ، أشعر بأننى مضطر إلى الاستعانة ببعض ما جاء فيها .
سادتى . . .

حاولت أن أحصر موضوعى فى الحديث عن « مشاكل الديمقراطية
ومستقبلها فى آسيا » . ولذلك فإن الدول الأوروبية أو غيرها من الدول
الغير أسيوية لن يأتى لها ذكر إلا على سبيل المثال أو التوضيح . وأحب
أن أبدأ حديثى أولاً بعرض موجز لمعنى الديمقراطية كما جاء فى موسوعة
شامبر :

« يختلف معنى كلمة ديمقراطية بين كاتب وآخر ، ولا يعود هذا
الاختلاف إلى استعمال كلمة ديمقراطية بشكل غير دقيق فقط ، بل يرجع
كذلك إلى أن مفهوم كلمة « الديمقراطية » يختلف باختلاف المناهج
السياسية التى تسود شتى بقاع العالم فى هذه الأيام .

ومع كل هذا فإنه يوجد مدلول عام لمعنى الديمقراطية ، فالديمقراطية هى التى تحقق مجتمعاً يتمتع فيه جميع أعضائه بالمساواة والحرية ، ويقبل - داخل حدود معينة - كل القرارات التى تتخذها الأغلبية عن طريق الاقتراع أو التصويت العادل ، وكلما حاولنا توضيح هذه النقاط ظهرت عناصر الاختلاف بينها ، فلو تساءلنا مثلاً عن هذه الأشياء التى يجب أن يتساوى فيها أعضاء المجتمع لوجدناها مسألة نسبية تختلف من كاتب لكاتب كذلك الحال فيما لو تساءلنا عن ماهلية للشئ الذى يجب أن يتحرر منه أعضاء المجتمع ، وأى شئ سيفعلونه فى نطاق هذه الحرية ، وهل هناك حدود لما يمكن أن تقررره الأغلبية ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هى هذه الحدود ؟ وما هى الشروط التى يجب توفرها لكن يكون التصويت عادلاً ؟ الخ .

إن الوصول إلى المعنى الصحيح لكلمة « ديمقراطية » يتوقف على فهم الأجزاء التى تتألف منها الكلمة . فهى مكونة من ديمو - قراطية ومعناها حكم الشعب ، أو المجتمع الذى لا يستثنى أحداً من أعضائه - وسيأتى ذلك - تماماً كما نستعمل كلمة أرسوقراطية التى تعنى حكم النبلاء ، وكلمة بلوتوقراطية التى تعنى حكم الأغنياء ، وثيوقراطية أى حكومة رجال الدين ، وبيروقراطية أى حكومة الموظفين الخ . فهذه الكلمات لا يمكن لنا أن نفهم معانيها على وجه الدقة إلا إذا عرفنا معنى كل جزء من جزئها على حدة ..

وكلمة ديمقراطية - كما سبق أن قلنا - تتألف من جزئين هما ديمو - قراطية . فكلمة « ديمو » مأخوذة من كلمة ديموس التى تعنى « الشعب » أو « عامة الشعب » ، أو تعنى أيضاً عدم استثناء جماعة أو طائفة . والديمقراطية فى ضوء هذا التفسير الأخير تعنى المجتمع الذى

لا يوجد بين أفرادها أو جماعاته من يستثنى من الإسهام في جهاز الحكم أو من التمتع بخيراته .

وإتي لأذكر معنى لسولون يؤكد فيه أن شكل الحكم مسألة نسبية ، فهو يقرر أن الديمقراطية والدكتاتورية ليسا معنيين منفصلين عن بعضهما تماماً فأى ديمقراطية في مجتمع قد تعتبر دكتاتورية في مجتمع آخر ، ونحن نعرف مثلاً أن النظام الديمقراطي لدى اليونان لم يكن يسمح لغير الأحرار بالإدلاء بأصواتهم ، وقد يكون « هؤلاء الأحرار » من الفريق الذي لا يمثل الأغلبية في المجتمع .

وإذا ما أخذنا كلمة ديمقراطية على أنها تعني « الشعب » وتشمل كل أفراد المجتمع ، اتضح لنا أن المجتمع الديمقراطي مجتمع ليست فيه طائفة حاكمة وأخرى محكومة وإنما هو مجتمع يحكم نفسه بنفسه ، وهذا هو المعنى الذي أراده « لنكولن » عندما عرف الدولة الديمقراطية بأنها الدولة التي توجد فيها « حكومة تنبثق من الشعب بواسطة الشعب وتعمل لصالح الشعب » وهذا هو هدفنا الذي نريد أن نحققه في آسيا .

لقد ظهرت الديمقراطية البرلمانية — التي نعرفها اليوم — نتيجة للحركة التي قام بها بارونات الإقطاع البريطاني منذ ٧٠٠ سنة تقريباً ، عندما كبلوا أيدي الملك جون بالقانون الذي وضعوه أمامه ، وتقول كتب التاريخ إن الهدف الذي كان يسعى إليه هؤلاء الإقطاعيون لم يكن إلا حماية مصالحهم من أطاع الملك جون ، الذي لم يكن في الواقع إلا أكبر بارون بينهم في عصر الإقطاع ، ولو قيل يوماً إن للشعب الحق في أن يشترك في الحكم لأصحاب البارونات هلع شديد . ولكن مبادئ الديمقراطية النيابية التي تطبق اليوم في بريطانيا تستحق منا كل إعجاب وتقدير ، لأنها قد

حققت خيراً كثيراً للشعب الإنجليزي ، ولأنها حالت بين الحكام وبين قيامهم بأى عمل لا توافق عليه الأغلبية ، إلا أن الدقة العلمية تقتضينا أن نذكر أن تاريخ الحكم البريطانى لا يخلو من حوادث تتناقض مع هذا الاتجاه ، فكثيراً ما حدث خلال الأزمات وأوقات الحروب التى كانت تمر بالشعب الإنجليزي أن نحيت الديمقراطية جانباً ما وظهر أسلوب أوتوقراطى يحكم البلاد لفترة مؤقتة .

أما ديمقراطية اليونان فى عهدها القديم فلم يكن يتمتع بها إلا طبقة الأحرار من الرجال ، فهم الذين كانوا يجتمعون ليضعوا أسس النظم الإدارية ، وكان عددهم قليلاً ، أما غير الأحرار من أبناء الشعب اليونانى فلم يكن لهم نصيب فى كل هذا ، ولقد كان من أهم أسباب نجاح هذا النظام أن معظم المواطنين الأحرار كانوا متعارفين فيما بينهم ، ونجح النظام الديمقراطى فى روما ، لأن هذه المدينة كانت صغيرة نسبياً ، ولأن رجالها من الأحرار هم الذين كانوا يتمتعون وحدهم بالحقوق السياسية ، وبعد أن أصبحت روما إمبراطورية كبيرة فشلت هذه الديمقراطية ، كما فشل تطبيق قواعدها فيما يتعلق بنظام مجالس الشيوخ ، واستبدل هذا النظام بنظام الحكم الأوتوقراطى الذى بدأه أوغسطس .

ولقد ظلت الديمقراطية البريطانية تتطور شيئاً فشيئاً ، ولعل ذلك راجع إلى أن الإنجليز يعيشون فى منطقة منعزلة . ولم يتعرضوا للغزو من الخارج ، بل عاشوا داخل جزرهم آمنين مطمئنين . ولكن إدارة الأجهزة الحكومية - حتى فى بريطانيا نفسها - قد ظلت حتى منتصف القرن الماضى مقصورة على عائلات ارسقراطية يتراوح عددها بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عائلة ، ولذلك فإن نظام الحكم فى بريطانيا لم يكن حتى منتصف

القرن الماضي نظاماً ديمقراطياً بالمعنى الدقيق بالرغم من وجود مجلس البرلمان بقدر ما كان حكماً تتمتع فيه الأقلية بحق السيادة والسلطان . ولم يصبح الحكم فيها ديمقراطياً بالمعنى الذى يعرفه العالم اليوم إلا منذ ثلاثين أو أربعين عاماً فقط ، بعد أن مرت البلاد بفترة طويلة من التجارب . ولا تزال المرأة حتى يومنا هذا فى بلد مثل سويسرا التى تعتبر من أرقى بلاد أوروبا ، لا تزال المرأة فيها محرومة من حق الانتخاب .

أيها السادة . . .

إذا أردنا أن ندرس حقاً مشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا ، فإن علينا أن نطالع أولاً جزءاً كبيراً من التاريخ حتى نتعرف على هذه المشاكل لأن تجاربنا فى مجال النظم الديمقراطية قصيرة الأمد إلى حد ما ، ولأنها تجارب عديمة الأثر . ولعل أهم سبب لذلك هو عدم وجود مصدر تاريخي يوضح لنا كيف دخلت الديمقراطية الغربية بلاد آسيا ، وما هى مراحل طورها . . .

ولكى أضع النقط على الحروف أرى نفسى مضطراً إلى أن أتعرض لتاريخ بعض الدول الآسيوية . فالهند مثلاً لم تكن تعرف فى عهدها القديم ما نعرفه نحن اليوم باسم الديمقراطية ، ولقد بدأ العهد الإسلامى فى تاريخ الهند بعد غزو الحكام المسلمين لها ، وإنشائهم نوعاً من النظام الأوتوقراطى فيها ، وعلى الرغم من أن هؤلاء الحكام قد تركوا فى تاريخ الهند صفحات خللدة من المجد والفخار ، فإننا لا نستطيع أن نقول إنه كان لكل الفرد الحق فى الاشتراك فى إدارة جهاز الحكم .

تم جاء الحكم البريطانى فى الهند فكان حكماً أوتوقراطياً بالمعنى الحرفى ،

واستمر كذلك مدة قرن ونصف القرن تقريباً ، حتى أصبح للمثليين الهنود الذين يجرى انتخابهم في ظل قوانين محددة ، الحق في دخول المجالس الحكومية العليا .

وفي إيران لم يكن للنظم الديمقراطية وجود حقيقي حتى عهد قريب ، ثم أخذ النظام النيابي يغزو بلاد إيران تدريجياً خلال القرن الحالى فقط .

ولم تظهر المجالس النيابية في تركيا إلا بعد قيام ثورة « تركيا الفتاة » في أوائل هذا القرن ، ومع الأسف لم يستمر هذا النظام لفترة طويلة من الزمن ، فقد قامت الحرب العالمية الأولى ، وخرجت منها تركيا ، بعد أن جازت بها الهزيمة ، دولة مفككة الأوصال ، ثم قام مصطفى كمال يبعث فيها الحياة من جديد ، فوضع دستوراً ديمقراطياً ، ولكنه بالرغم من وجود هذا الدستور ظل يحتفظ بجميع السلطات في يديه حتى يوم وفاته .

ولم تكن سوريا ولبنان والعراق إلا دولا ولدت بعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، وأخذت بعد أن حصلت على استقلالها — تطبق نظام الحكم النيابى الديمقراطى ، وكلنا يعرف مدى ما واجهته هذه الدول من مشاكل لا حصر لها في هذا المجال .

ولا داعى لأن أتحدث عن المملكة العربية السعودية أو المملكة اليمنية لأن كل المحاولات التى بذلت لتطبيق الديمقراطية الغربية في هاتين المملكتين قد باءت بالفشل حتى وقتنا الحاضر .

وإذا ما اتجهنا إلى مناطق شرق آسيا وجدنا أن بورما لم يكن فيها نظام ديمقراطى إلا قبيل الاستقلال بفترة قصيرة ولم يلبث هذا النظام أن استبدل بنظام دكتاتورى .

ولم يكن الطريق الذى سلكته سيام طريقاً سهلاً ولا مزداناً بالزهور
فهى لا تزال تكافح فى سبيل إقرار الحياة الديمقراطية بين شعبها .
كذلك لم تتمكن معظم دول آسيا الشرقية الأخرى من تطبيق نظام الحكم
الديمقراطى فى بلادها بطريقة مرضية .

أما الصين فى دولة أسيوية كبيرة جداً ، لها تقاليدها الخاصة فى الحكم
ولكنها تعيش اليوم فى ظل النظام الشيوعى ، ولا أجد داعياً للحديث
عنها .

ولقد أدخل النظام النيابى الديمقراطى فى اليابان خلال النصف
الآخر من القرن الماضى ، ثم وضع الجنرال ماك آرثر بعد انتهاء الحرب
العالمية الثانية دستوراً جديداً لليابان ينص على قيام حكومة نيابية صحيحة
ولكن هذا الدستور قد واجهته كثير من الصعوبات التى حالت دون
تنفيذه . . . على أن من الأوليات التى نعرفها عن الشعب اليابانى هى أنه
شعب أحرز تقدماً واسعاً فى مختلف الميادين ولم يعد بين أبنائه مكان لجاهل
أو أمى ولذلك أصبح الشعب هناك يدرك تماماً واجباته وحقوقه .

وفى إندونيسيا ظهرت الحكومة النيابية بعد خروج الهولنديين منها
ولكن الأندونيسيين قد واجهوا أيضاً كثيراً من المشاكل والصعاب .
أما بالنسبة لبلادى « باكستان » فلم يكن تاريخها إلا تاريخ الهند حتى
يوم التقسيم ، ثم بدأنا حياتنا السياسية بعد الاستقلال بادخال النظام
الديمقراطى النيابى ، وكانت التجارب التى مرت بنا قاسية ومريرة ،
والواقع أننا لم نتمكن من تدعيم الاستقرار فى بلادنا بسهولة ويسر ، فقد
فشل رجال السياسة عندنا فى الوصول إلى المستوى الذى كنا نتوقعه على
أبصارهم ، وأخيراً وجد الجنرال محمد أيوب خان ضرورة إلغاء العمل
بالدستور وإعلان الأحكام العرفية حتى تتمكن من القضاء على الفساد .

إلا أن الهند كانت أكثر منا حظاً، بالرغم من الصعاب التي واجهتها، كما أشار إلى ذلك شري نهرو في إحدى خطبه .

ولعل هذه الصورة التي قدمتها لحضراتكم ليست مشجعة إلى حد ما، ولكنها الحقيقة التي يجب أن نذكرها ، فإن انعدام التقاليد الديمقراطية في آسيا قد جعل من الصعب علينا أن نحل مشاكلنا في وقت قصير، ويجب أن نعرف أن النظام الديمقراطي الانجلوساكسوني لم يصل إلى مستواه الذي نعرفه اليوم إلا بعد مرور عدة قرون عليه ، ونحن هنا في آسيا نحاول أن نقفز من فوق هذه القرون الزمنية والتاريخية حتى نصل إلى ما وصل إليه غيرنا خلال فترة طويلة ، وقد يكون من الممكن أن تقوم للديمقراطية قائمتها في بلادنا إذا كنا جادين فعلاً في الأخذ بنظمها على وجه دقيق . إن مشكلتنا تكاد تنحصر في وجود شجاعة كافية لكي نعلن أمام شعبنا عن حقوقه ونرشدته إلى واجباته .

ولاشك في أن الطريقة التي حصلنا بها على تعليمنا خلال القرن الماضي تجعلنا نفهم الديمقراطية بصورة غير واضحة ، فعظمنا يحاول دائماً تقليد نظم حكومية وإدارية معينة نجحت فعلاً في الدول الغربية خاصة في المملكة المتحدة . ومن الخطأ الفاحش جداً أن ننقل نظم هذه الدول التي طبقت في بلادها بعد سلسلة من التجارب الطويلة التي مرت بها ، فلهذه البلاد ظروف وأحوال تختلف عن ظروفنا اختلافاً كلياً ، فتاريخنا وطبائعنا وثقافتنا وأوضاعنا الاقتصادية وطرائق معيشتنا تتباين إلى حد كبير عن مثيلاتها في الدول الغربية .

إن اقتصادنا يعتمد على الأرض ، والقرية عندنا عامل حيوي بالنسبة لحياة الملايين من أبناء شعبنا ، ولذلك فإن من الطبيعي جداً أن نجد أن

النظم الحكومية وكثيراً من تقاليد الدول التي أحرزت تقدماً عظيماً في الميدان الصناعي قد لا تنجح في آسيا . . فقد أصبح واضحاً أن وجود شكل للحكم الديمقراطي في الدول الآسيوية لم يعد كل شيء بالنسبة لنا ، فان علينا أولاً أن نقضى على الفقر وأن نحل مشكلة كثافة السكان المتزايدة وأن نخلق فرص العمل أمام الجميع ، وأهم من هذا كله يجب أن نتقف أبناء شعبنا إذا كنا نرغب حقاً في أن يكون للديمقراطية أثر فعال ، لقد قاسينا الكثير في باكستان من شعبنا الذي لم يصل بعد إلى مستوى طيب من التعليم ، فهو شعب سهل الانقياد ، يستطيع رؤساء الأحزاب وغيرهم من المهرجين السياسيين أن يسيروه طبقاً لميولهم وأهوائهم . وهكذا نرى أيها السادة أن نشر التعليم ورفع مستوى معيشة الفرد من أهم الواجبات التي يجب أن نحققها قبل أن نطبق أشكال الديمقراطية .

ولقد أعلن رئيس جمهورية باكستان أنه سيقضى على رواسب العهد الماضي ، وأنه بصدد تطبيق نظام جديد يستطيع ممثاؤ الشعب في ظله أن يسهموا مساهمة فعالة في أجهزة الحكم ، واقترح سيادته قيام حكم جمهوري يتم عن طريق الانتخابات ، وطالب بساطات مطلقة تمكنه من تأدية واجباته حيال الشعب الباكستاني دون خوف من المؤامرات والفتن .

وأرجو مخلصاً أن تنجح هذه التجربة في بلادنا لأن في نجاحها تحقيقاً للديمقراطية في أحسن صورها .

كلية
الدكتور جوليوس كانز
مدير بولندا

سيدى الرئيس . . .

سيدانى ، سادتى .

أشكر أعضاء المكتب الهندى للدراسات البرلمانية ، كما أشكر السيد رئيسه على إتاحتهم لى فرصة الاشتراك فى هذا الاجتماع ، وهذه هى المرة الثالثة التى أتشرف فيها بالحديث فى مؤتمر ينظمه المكتب .

لقد عالج المؤتمر الأول بعض المشاكل الاقتصادية ، كما عالج مشكلة نزع السلاح وحظر التجارب الذرية . وأعتقد بأن هناك صلة وثيقة بين الموضوع الذى عولج فى العام الماضى والموضوع الذى نحن بصددده الآن ، فالاهتمام بمشاكل الديمقراطية ومستقبلها فى آسيا ليس إلا نتيجة منطقية ومباشرة للاهتمام بالمشاكل التى تناولناها فى العام السالف .

وأجتماعنا فى الهند بالذات لمناقشة مشاكل الديمقراطية فى آسيا أمر له معرأة ، فالهند دولة ديمقراطية كبرى تلعب اليوم دوراً بارزاً فى الشؤون الآسيوية والشئون الدولية أيضاً ، ولقد كان من حسنات هذا الاجتماع أن افتتحه شري نهرى الذى يعتبر من أبرز الزعماء الآسيويين . ولا شك فى أن القضايا الخطيرة التى وضعها أمامنا هذا الزعيم تدل دلالة واضحة

على مدى الاهتمام المتزايد بمستقبل الديمقراطية في آسيا .

ولقد ترددت كثيراً بعد أن تلقيت الدعوة للاشتراك في هذا المؤتمر لأننى أحسست ، باعتبارى رجلاً أمثل بلداً بعيداً عن آسيا ، أن من الصعب على أن أتحدث عن مشاكل الديمقراطية ومستقبلها في دول لست منها ، إلا أننى وجدت أن لهذا البعد فائدة معينة ، فالواقع أننى أستطيع أن أقدم هذه المشاكل بصورة أعم وأشمل ، وأستطيع أيضاً أن أضع مقارنة لها مع مثيلتها في دول مختلفة . هذا فضلاً عن أن هناك عاملين مشتركين نلصقهما دائماً في ثنايا التاريخ عندما ندرس تطور الديمقراطية في كل من بلدينا ، فنحن نعرف أنه في الوقت الذى أخذت فيه الديمقراطية تتطور في دول الغرب كانت آسيا وهولندا تئن تحت وطأة الاستعمار الأجنبي ، الأمر الذى كان سبباً في حرماننا من مزاولة حقنا الديمقراطى فى حكم بلادنا بأنفسنا .

واتفق ظهور عصر الانطلاق والحرية والديمقراطية في أوروبا مع حركة الغزو الأجنبي لمعظم دول آسيا . وفي الوقت الذى قامت فيه النهضة الأوروبية ، كانت آسيا تدخل في عصر من الظلام الذى أسدله الاستعمار عليها . فلقد فقدت الهند استقلالها تقريباً في نفس الوقت الذى حصلت فيه الولايات المتحدة على استقلالها ، وكان انتصار الثورة الفرنسية قد جاء في نفس الوقت الذى جرى فيه تقسيم يولندا ، وهو الحادث المشؤم الذى كان سبباً في حرماننا من التمتع باستقلال بلادنا مدة تقدر بحوالى ١٢٥ عاماً .

وإذا ما تتبعنا الاتجاه التاريخى لتطور الحركة الديمقراطية النيابية في أوروبا وجدنا أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود المجتمع البورجوازي الذى يقوم على مبادئ الاقتصاد الرأسمالى ، وعندما عجزت الدول الآسيوية

عن ملاحقة هذا التطور ، كان لذلك أثر فعال واضح في حياتها السياسية والاقتصادية ، فان حالة التأخر التي كانت تعيش فيها بسبب حرمانها من الاستفادة من التقدم العلمى والتطور الصناعى الحديث ، حال بينها وبين حصولها على نوع من الديمقراطية السياسية .

ولاننا لنذكر أنه في خلال القرن السابع عشر لم تكن هناك فوارق في مستويات المعيشة أو المستويات الثقافية بين بريطانيا وروسيا والصين وفرنسا وهولندا والهند ، ولم تظهر هذه الفوارق إلا بعد قيام الثورة الصناعية الحديثة ، وما تلاها من حركة الاستعمار الجديد ، ووجود الأحداث التي جاءت نتيجة لذلك . وكانت هذه هي العوامل التي عمقت هوة الفوارق والاختلاف بين هذه الدول ، وأدت إلى وجود هذه الحالة من التأخر .

وفي بداية القرن التاسع عشر كانت فلسفة التطور الرأسمالى تقوم على أساس أن حرية البورجوازية في بلادها تتطلب تأخير التطور الاقتصادى في المناطق المستعمرة أو شبه المستعمرة . وهكذا كان لابد - لكي ينمو اقتصاد دول غرب أوروبا - أن تظل الدول الآسيوية مصدراً لإنتاج المواد الخام الرخيصة . . وهذه هي دائماً طبيعة كل مجتمع رأسمالى .

وعلى الرغم من أننا نسمع في كل وقت أن حركة المد الاستعمارى قد توقفت ، فاننا لانزال نشاهد توسعاً من جانب بعض الدول الكبرى على حساب الدول الصغرى ، ولقد أشار شري نهرو إلى هذا المعنى في خطابه الأخير الذى ألقاه في البرلمان الهندي عندما قال :

« إن الدول التى تدعى أنها دول العالم الحر تعيش في ظل نظام

دكتاتوري غريب ، فليس لديها مانع من أن تقوم وقايتها على حساب حرية الشعوب الأخرى ، ولعل من أكثر الأمور تناقضاً أننا نرى أولئك الذين يدعون أنفسهم باسم « العالم الحر » لا يعارضون وجود الحكم الاستعماري أو سياسة التفرقة العنصرية .

ومن هنا تظهر أهمية الاستقلال بالنسبة لتحقيق التقدم الديمقراطي . وليس النظام الاشتراكي - كما رآه زعماء حركة التحرير الهندية - إلا قاعدة أساسية لتدعيم الاستقلال . فقد رأى هؤلاء الزعماء أن الاستقلال بدون ديمقراطية وبدون مساواة اجتماعية لن يكون إلا ظلاً فقط للاستقلال ولا صلة له بحقيقة الحرية ، وانعدام الديمقراطية يعتبر في حد ذاته خطراً يهدد الاستقلال . وهذه هي المبادئ التي عاشت عليها حركة الاستقلال في بولندا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين .

أيها السادة ...

إن أول سؤال يقفز إلى أذهاننا جميعاً عندما نتحدث عن الديمقراطية هو ماذا تعني هذه الكلمة على وجه التحديد ؟ ولا أحب أن أحمل هذه الكلمة أكثر مما تتحمل من المعاني ، فلقد أصبح من الضروري أن نحدد مفهومها تحديداً دقيقاً حتى لا نتكلم عن شيء ونحن نعني به شيئاً آخر يختلف عنه كل الاختلاف .

كلنا يذكر بلا شك عبارة إبراهيم لتكولن المأثورة التي رددتها أكثر من متحدث في هذا المؤتمر وهي « حكم الشعب بالشعب للشعب » ، وكذلك وضع الدكتور راجنند براساد تعريفاً للديمقراطية في خطابه الذي ألقاه

أخيراً في إندونيسيا فقال « إن الحكومة الديمقراطية هي التي تحكم بموافقة المحكومين » .

وسمعتنا أيضاً تعريفات للديمقراطية عند جيفرسون ولوك وغيرهما وكلنا بلا شك موافقون على صحة هذه التعريفات ، إلا أننا نلاحظ اختلافاً بيناً في الرأي حين نطبق معاني هذه التعريفات .

فالنظام الديمقراطي النيابي يكاد يكون شيئاً واحداً في كل من فرنسا وإنجلترا . وأعتقد بأن هذه الديمقراطية النيابية — بالرغم من أهميتها — ليست المعنى الكامل للديمقراطية الصحيحة ، وليست في الواقع إلا جانباً من جوانبها المتعددة التي لا يمكن أن تنجح نجاحاً تاماً إلا إذا حققت الجوانب الأخرى ، على أن هناك خلافات كثيرة حول أي النظم الديمقراطية النيابية يعتبر نظاماً ديمقراطياً صحيحاً ؟ فالبعض يراه في النظام البريطاني ، وآخرون يرونه في نظام الانتخاب النسبي للأحزاب المختلفة ، وفريق ثالث يؤكد وجوده في نظام الحكم الرئاسي كما هو الحال في أمريكا .

ولست هنا بصدد الحكم على أي نتائج هذه النظم أفضل وأكمل ، ولكنني أحب أن أقول لحضراتكم إن الديمقراطية ليست في الشكل ولا في صيغة الدستور ولا في مبادئ قوانين الانتخاب . . . فهذه كلها مسائل تستمد أهميتها من تطبيق السياسة القائمة ، ولكن الديمقراطية الحقبة أكبر من هذا وأهم ، والديمقراطية السياسية لا يمكن أن تكون صحيحة دون وجود الديمقراطية الاقتصادية .

فنحن لا نستطيع أن نقول إن إجراء الانتخابات الحرة مرة في كل خمس سنوات أو ست أو أكثر ، مهمة كلن جو النزاهة الذي تتم فيه هذه

الانتخابات ، لا نستطيع أن نقول إنها كسب سياسى كبير بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فى حالة قاسية من الفقر والحرمان ويعانون شظف العيش وقسوة الحياة ، ويصبح عليهم أن يكافحوا فى مشقة وتعب كى يحصلوا على أسباب الحياة البسيطة .

إن الديمقراطية الحقيقية — خاصة فى الدول التى تأخر تطورها — لا يمكن أن يكون لها وجود عملى إلا إذا حققت الجانب الاقتصادى فيها .

ولقد أعرب عدد كبير من رجال السياسة عن استيائهم الشديد لاختفاء بعض مظاهر النظام الديمقراطى وظهور أشكال من الديكتاتوريات فى الوقت نفسه ، ولا أستطيع أن أقلل من أخطار وجود مثل هذه الأوضاع ولكننى أؤكد لكم أن السبب فى وجود هذه الحالة ليس مرجعه إلى عوامل آسيوية فقط بل جاء نتيجة للإيحاء والتأييد الأجنبى ، فقد تعود الاستعمار أن يضع مثل هذه السياسة حتى يخلق لنفسه فرصة يتدرع بها للتسلل إلى دخول بعض الدول الآسيوية .

وأعتقد بأنه على الرغم من ظهور هذه النكسات يرى رجال التاريخ أن نقطة التحول التى حدثت فى المحيط الدولى بين النصفين الأول والثانى من القرن العشرين وكذلك فى خلال العشرين سنة التى تقع بينهما ، ليست هى عصر القنبلة الذرية أو التكتلات العسكرية ، وإنما هى هذه الفترة الهامة التى شهدت ثورة آسيا الجديدة التى أخذت تعمل على تحقيق النظام الديمقراطى ، وهى ثورة كان لها من غير شك أثر واضح فى تقوية مبادئ الديمقراطية العالمية وترجيح كفة ميزان القوى التى تساند السلام .

كما أنه هذه المكاسب الديمقراطية والانتصارات الكبيرة التى حققتها

كل من دول آسيا والشرق الأوسط ، وهى التى تمكنت أخيراً من طرد الاستعمار والقضاء على النظام الإقطاعى ، لم تغير وجه هذه القارة فحسب بل رفعت من مكانة القوى الديمقراطية العالمية ، وحددت كذلك ملامح هذه الفترة التى نعيشها .

وعلى الرغم من هذه النكسات التى أصابت الديمقراطية ، وعلى الرغم أيضاً من حالة التدمير بسبب فشل الديمقراطية فى تأكيد نتائج ملموسة على الرغم من كل هذا ، فليس هنالك ما يدعو إلى اليأس ، إذ أن هذه الأسباب أسباب حتمية يجب أن تظهر فى هذه الفترة التى أخذت فيها الجموع الشعبية ، خاصة فى آسيا وأفريقيا ، تحتل مكانها الطبيعى فى موكب التاريخ .

وأرى أن هناك مبررات كثيرة للتفاؤل ، فلقد انهزم الاستعمار فى آسيا بالرغم من أنه ما زال يحاول الرد على هزيمته ، وانتهى عهد فاسكودى جاما ، ولن يعود مرة ثانية بعد هذه الیقظة الواسعة التى عمت معظم بلاد آسيا ، وتقفز الصين اليوم قفزات واسعة جداً إلى الأمام ، كما أن المجتمع الإشتراكي فى الهند ووجود الديمقراطية الموجهة فى اندونيسيا يؤكدان تحقيق المستوى الاجتماعى والاقتصادى الفاضل ، ولقد دخلت كل من فيتنام وكوريا الديمقراطيتين حياة جديدة منتهى حتماً إلى تحقيق الوجود الإشتراكي ، ولا شك فى أن القضاء على الإقطاع وتنفيذ برامج الإصلاح الزراعى والاقتصادى فى غرب آسيا ستبدأ عهداً جديداً وتقدماً شاملاً بفضل إصرارها على تحقيق القومية العربية وتأكيد المبادئ الديمقراطية .

لقد أصبحت آسيا المعاصرة قارة الجموع الشعبية التى تبحث لنفسها عن أقصر الطرق المؤدية إلى وجود المجتمع الذى تنعدم فيه أسباب التأخر وتظهر فيه تيارات التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وهذا دليل

على الاهتمام بتدعيم الأسس الديمقراطية . على أننا في الوقت نفسه نحذر دول آسيا من اتباع سياسة الأحلاف العسكرية ، لأنها من أخطر العوائق التي تعود بحركة تطورها إلى الخلف ، وتعطي فرصة للإستعمار كي يجثم على قلب قارة آسيا مرة أخرى في صور وأشكال جديدة .

إن مستقبل التطور الديمقراطي في آسيا يعتمد على عدة عوامل أهمها تحسين العلاقات بين مختلف دول العالم ، وخلق جو من التعاون بين شعوب القارات كلها ، وبذل الجهود المثمرة في داخل كل دولة آسيوية .

واعتقد بأن أهم وسيلة لتحقيق الديمقراطية في بلادنا جميعاً هو التكتل ضد سياسة الحرب وما يمهدها ، والعمل على إقرار السلام العالمي في هذا الوقت الذي نهج فيه الإنسان في غزو القضاء ، واختراع الأسلحة الرهيبة وهذا العالم في ظل هذا التطور العلمي الجبار أصغر حجماً مما كان من قبل .

لقد أصبح كفاحنا من أجل السلام كفاحاً يتميز بطابع خاص ، ذلك لأن هناك علاقة مشتركة بين السلام والإستقلال في كل من دول آسيا وأفريقيا ، وهذه حقيقة أكدها كل أعضاء مؤتمر باندونج ، كما أن التهديد بقيام حرب يعتبر أكبر خطر يواجه الإستقلال والديمقراطية ، ولنا في حاجة إلى أن نذكر مدى خطورة الأوضاع التي خلقتها الأحداث الأخيرة نتيجة الارتباطات بالأحلاف والتكتلات العسكرية ثم مدى تأثير هذه الأحداث في نظمنا الديمقراطية ، ولهذا أصبحت آسيا تدرك أكثر من أي وقت مضى معنى الحاجة إلى تحقيق التعاون السلمي بين مختلف دول العالم ، وتحقيق فكرة نزع السلاح وحظر التجارب النووية ،

وتبذل الهند جهوداً جبارة لايجاد تفاهم على نطاق واسع بين الدول الكبرى حول مختلف المقترحات الخاصة بنزع السلاح وحظر التجارب وأيدت المشروع البولندى الذى يطالب بايجاد منطقة منزوعة السلاح فى أواسط أوروبا .

ولما كانت الحروب من أهم العوامل التى تهدد الديمقراطية والاستقلال فى بلادنا ، فأننا سنظل دائماً ننادى باتباع سياسة التعايش السلمى ورفض كل دعوة للاشتراك فى التكتلات والأحلاف العسكرية .

إن تحقيق سياسة السلام ونجاح مشروع نزع السلاح يساعدان على خلق الوسائل الجديدة التى تمكن آسيا من تطوير حياتها والاستفادة من التقدم العلمى الحديث .

وعلى الرغم من وجود ميول هدامة لدى بعض القوى ، فأننا لا نشك فى أن العلم سيبقى دائماً مصدر أمل لتحقيق مستقبل أفضل للجنس البشرى . ولم يعد ثمة شك أيضاً فى أن التطور الاقتصادى فى آسيا مرتبط إلى حد كبير بتنمية التعاون الاقتصادى الدولى الذى يهدف إلى تحسين وسائل المعيشة لدى القطاعات الواسعة من سكان آسيا ، ويعتبر فى الوقت نفسه دعامة قوية لتأكيد الديمقراطية الاقتصادية .

وعلى جميع الدول مهما اختلفت نظمها الاجتماعية أن تسهم مساهمة فعالة فى تحقيق التعاون العالمى ، وأن يكون هدفها من هذا التعاون هو العمل على تحسين المستوى المعيشى للشعوب التى تحررت أخيراً ، وعلى الدول الكبرى التى تقدم معونتها إلى غيرها من الدول المحتاجة أن تفعل ذلك دون قيد أو شرط .

إننا نعيش اليوم فى مرحلة تاريخية يتضح لنا فيها معنى الديمقراطية

أيها السادة . . .

إن الديمقراطية في بولندا لم تعد مجرد كلمة عابرة ، بل أصبحت تعني الاستقرار السياسي والاقتصادي وتمثلت بأوضح صورها في نظام الحكم المحلي المستقل ، ونظام النقابات العمالية والصناعات المؤممة ، والحريات السياسية وحرية الرأي والاجتماع ، وإن الشعب البولندي الذي يؤمن بإيمانه عميقاً بالديمقراطية، شديد الرغبة في التعاون مع دول آسيا للعمل على إقرار السلام ومنع الحروب وتدعيم النظام الديمقراطي ورفع مستوى الجنس البشرى .

کلیۃ
جنرال محمد عمر
سفیر افغانستان

سیدی رئیس . . .

سیداتی ، سادتی .

كلنا يعرف أن النظم الحكومية في العالم متعددة ، ولن أتحدث هنا إلا عن النظام الديمقراطي الذي يسود بلدي ، فنحن في أفغانستان نؤمن بالمبادئ الديمقراطية إيماناً عميقاً ، كما نؤمن بالتقدم الذي نصل إليه في ظل هذه المبادئ ، والديمقراطية في أفغانستان ليست شيئاً جديداً ، بل هي كائن يمتد بجذوره إلى أعماق بعيدة في التاريخ ترجع إلى أيام الحكم الآري .

ولقد جاء في دستور أفغانستان الذي عدلته الجمعية الوطنية الكبرى عام ١٩٣١ « أن حكومة أفغانستان حكومة ملكية ديمقراطية ، وأن أعضاء الجمعية الوطنية الذين يبلغ عددهم ١٧٣ عضواً هم الذين يراقبون إدارة جهاز الحكم في البلاد بيقظة تامة ، كما أن لهذه الجمعية الحق في الموافقة أو عدم الموافقة على أي قرار تتخذه الحكومة ، وعندما تكون الجمعية في عطلة رسمية ، تعرض الحكومة قراراتها على الملك للموافقة عليها ،

ولكن لابد من عرض هذه القرارات مرة ثانية على الجمعية عند استئناف انعقادها .

أما من حيث نظام القضاء في أفغانستان ، فانه نظام يسير على الأسس الديمقراطية الحقة . فله ثلاث مراحل : ابتدائي ، واستئناف ، وعالي .

وينص دستور أفغانستان على أن الملك هو الذي يعين رئيس الوزراء ، الذي يقوم بدوره بتأليف الوزارة ، ويكون مسئولاً أمام البرلمان .

كما ينص الدستور أيضاً على أن الملك هو وحدة رئيس الدولة الدستوري ، ولا يفعل أى شيء إلا بموافقة الشعب .

وتقديراً للخدمات الجليلة التي حققها جلالة الملك الراحل محمد نادر شاه أصدرت الجمعية الوطنية الكبرى قراراً يقضي بأن يكون الحكم في أفغانستان ملكياً وراثياً في عائلة جلالاته ، وفي أفغانستان لا يتدخل الملك في الشؤون اليومية العادية للحكومة .

وجلالة الملك محبوب جداً بين أبناء شعبه ، ذلك لأنه لا يدخر وسعاً في بذل أقصى جهوده ، متعاوناً مع الحكومة في حدود القانون ، للعمل على رفع المستوى المعيشي لشعب أفغانستان ، ويستهدف جلالاته في كل ما يحققه من أعمال صالح أبناء وطنه ورفاهيتهم ، ولهذا فان الأفغانستانيين يطلقون عليه بحق اسم « الملك الديمقراطي » .

ولقد شهد كل من تقابل مع جلالاته أثناء زيارته الأخيرة للهند مدى ما يتمتع به هذا الملك من بساطة وإيمان عملي بالبادية الديمقراطية .

سادتى . . .

لعل من أوضح الأدلة على وجود المبادئ الديمقراطية في أفغانستان وجوداً عملياً هي تلك القوانين التي يتضمنها الدستور الأفغانى والتي تنص على أن كل أبناء أفغانستان مواطنون أفغانيون ، بصرف النظر عن الدين أو الجنس أو الأصل ، وأنه لا يجوز محاكمة أى شخص أو سجنه إلا في حدود القانون والعرف الإسلامى . كما أن لكل فرد مطلق الحرية في اختيار العمل الذى يفضله ، ويجب أن تكون ممتلكاته الشخصية مصانة ومأمونة .

أضف إلى هذا أن القانون ينص على أن لكل مواطن الحق في عرض شكواه على الوزارة المختصة ، فان لم تنصفه هذه الوزارة كان له الحق في رفع أمره إلى رئيس الوزراء ، أو إلى جلالة الملك إذا أحس بأن رئيس الوزراء لم ينصفه .

ومن هنا نعرف أن الدستور الأفغانى قد قام على أسس ديمقراطية سليمة ، فالوزراء وكذا رئيس الوزراء مسئولون جميعاً عن أعمالهم وأعمال وزاراتهم أمام البرلمان الذى يمثل الأمة بأجمعها ، والذى يتم انتخاب أعضائه بنفس الطريقة التى تتم بها الانتخابات البرلمانية في الدول الديمقراطية الأخرى .

إن الجهود المتواصلة أمر لازم وضرورى لنجاح الديمقراطية في آسيا ، وما لم تقم هذه الجهود على أسس سليمة ثابتة . فان النظام الديمقراطى سيكون عرضة لإصابته بنكسة قد تكون قاضية .

كلية
السيد عمر البوريش
سفير الجمهورية العربية المتحدة

سيدى الرئيس . . .

زملائي المحترمين ،

سيداتي وسادتي .

تتضمن الديمقراطية مبادئ أساسيين يعتبران فى الواقع أهم مبادئ النظام الديمقراطى . . . هما : الموافقة ، والاشتراك فى الحكم .

والشكل التنظيمى الذى تتخذه الديمقراطية يتأثر ببعض حقائق معينة فى هذا القطر أو ذاك . ويعنى هذا أنه لا يوجد شكل واحد للديمقراطية يعتبر الشكل الوحيد الذى يجسد معنى الديمقراطية . وإننا لنتساءل كيف يتجلى عنصراً الموافقة والاشتراك بصورة واضحة فى دولة آسيوية أو افريقية ؟ ولا شك فى أن لهذا السؤال أهميته لو نظرنا إلى الديمقراطية نظرة سليمة .

وفى كل المسائل التى تتعلق بالتطورات الإنسانية ، ترى أنه لا بد من تقرير الأسبقيات منها ، بين شتى الاعتبارات . ذلك لأن للإنسان بطبيعته ميل خاص إلى تحقيق كل رغباته دفعة واحدة . ويحدث فى بعض الأحيان أن ينظر الإنسان إلى كل حاجاته على أنها سواء ، من حيث ضرورتها وصرعة انجازها . ومهما يكن الأمر فإن أهداف الإنسان

ورغباته لا يمكن أن تتحقق في وقت واحد ، وإذا ما رجعنا إلى التاريخ وجدنا أن أساليب التفكير والعمل إنما تقوم بوظيفتها باعتبارها أجهزة للتحليل والتحقيق التي ستكون عوامل تسهيل لعمليات تقرير أولوية الأهداف التي يجب العمل من أجلها ، كما تؤدي هذه الأجهزة أيضاً وظيفة إبراز العلاقة بين مختلف الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ومنع الميل الفردي الذي يرى أن أحد الأهداف هو الهدف الوحيد الجدير بالاهتمام .

وعلى هذا تعتبر وظيفة الجهاز العلمى فى عملية التحليل مزدوجة لأنها :
١ - تقف حائلاً أمام الافتتان والإعجاب بصورة الديمقراطية دون جوهرها .

٢ - خلق المفهوم الكامل لدور الإنسان ومصيره فى المجتمع البشرى .
وفى ضوء هذه الأسس يصبح من الضرورى أن نعرف وضع الديمقراطية فى الجمهورية العربية المتحدة . فلقد ظهرت هذه الجمهورية نتيجة لاندماج سوريا ومصر فى جمهورية واحدة ، وليس قيام هذه الوحدة بين الأقليمين الا تحقيقاً لجزء من آماني الشعب العربى كله ، خاصة فى مصر وسوريا ، كما أنه تعبير عن إرادة شعبية ، وفضلاً عن ذلك فإن الظروف السياسية والتاريخية التى ظهرت فيها الجمهورية العربية المتحدة والأخطار التى تعرضت لها قد جعلت التضامن ضرورة حتمية لا مناص منها .

ولقد كان الوضع السياسى فى الجمهورية العربية يتميز بحالة من الطوارئ وذلك نتيجة للعدوان الثلاثى على السويس ، ونظراً لمناورات حلف بغداد

ضد الجمهورية العربية ، وماتلا ذلك فى الوقت الحاضر من المحاولات المتكررة لفصم عرى الوحدة والتضامن بين الصفوف العربية ، والأخطار الأكيدة التى تدبرها إسرائيل .

إن التضامن والوحدة الشعبية للدفاع عن الجمهورية العربية ومصالح الشعب العربى كله ليس إلا تعبيراً عن « الموافقة » الإيجابية ودليلاً على « المشاركة » فى المسئولية . . . وهذه هى النقطة الرئيسية . . . وفهمها يجعل ديمقراطيتنا واضحة . . .

فهذا التضامن الشعبى والوحدة الشعبية قد جاءا نتيجة للاعتداءات المتكررة ضد الجمهورية العربية ويعتبران استجابة طبيعية وحتمية لدولة لها كرامتها، وتريد أن تحافظ على هذه الكرامة ، وتواجه كل مناورات الاستعمار . . .

إن هذا التضامن لا يعنى أنه لا توجد لدينا تيارات أيديولوجية مختلفة ، أو أننا نحول بين قيام أهداف اجتماعية مختلفة ، بل إن الذى يعنيه هذا التضامن هو :

١ - أولوية الأهداف الوطنية لتحقيق الوحدة العربية والتحرر العربى .

٢ - مسئولية أصحاب الفلسفات الاجتماعية عن شرح وتوضيح معنى القومية العربية فى هذه المرحلة من تاريخنا .

ولاشك فى أن اتحاد الأهداف الوطنية وتحقيقها يجعل هذه الاتجاهات الاجتماعية المختلفة تتخذ لنفسها صوراً تنظيمية ، وهى التى تقوم بدور الأحزاب فى البلاد الأخرى . . . وهذا التغيير فى أفكار الناس لا بد وأن

يأخذ شكلا منظما ، وهذا أمر لا بد منه وإن كنا لا نتوقع حدوث خلافات عنيفة بين أصحاب شتى الآراء .

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ تصحيحاً لأوضاع فاسدة ، كما كانت معولا مزق كل بيوت العنكبوت التي نسجتها مفاسد العهد البائد ، ونجحت الثورة فعلا في تحقيق مبدأ اشتراك الشعب في حياة الأمة وجعلته أكثر واقعية . لقد أصبحت الثورة فعلا عاملا من عوامل تحقيق النظام الديمقراطي في مصر .

فقد قضت على كل النظم السياسية والاجتماعية التي كانت تعوق حركة التطور الإنساني في المجتمع المصري وحقت أملا جديداً بين الجماهير . وأستطاعت الثورة بفضل سياستها الخارجية الحكيمة أن تخلق وحدة قوية بين صفوف الشعب .

واقعد حاولت بعض الدول الغربية أن تسيء إلى سمعة الحكم في سوريا حتى تتذرع بذلك للقضاء عليه ، وكانت هذه الكراهية من جانب الدول الغربية لسوريا راجعة إلى إيمان هذا البلد العربي بسياسة الحياد الإيجابي التي سارت عليها ، ولتضامنها مع مصر أثناء أزمة السويس .

وكانت هذه الدول قد حاولت - عن طريق سوريا - أن تعزل مصر أثناء هذه الأزمة بعد أن فشلت في تحطيمها بوسائلها العسكرية الوحشية لقد فشل الغرب عموما في تقدير أهمية القومية العربية ، وعندما سنحت الفرصة أمام السوريين - بالرغم من مؤامرات الغرب وتهديداته - سارعوا إلى تحقيق جزء من آمانيهم في الوحدة العربية الكبرى فاندمجوا مع مصر وتكونت هذه الجمهورية العربية المتحدة .

سادتى . . .

حاول الاستعمار تحت ستار من الديمقراطية أن يسىء إلى الوحدة القومية فى كثير من الدول الآسيوية والأفريقية . فقد خلق خلافات مفتعلة كأساس لوجود ما يسميه بالنظم النيابية فى كينيا وفى قبرص وعدن والجزائر وغيرها .

ولا يقصد الاستعمار من وراء تطبيق هذه النظم التى يسميها نظاماً برلمانية إلا خداع هذه الشعوب .

وعلىنا فى هذا المؤتمر الهام أن تكون الدقة فى استعمال ألفاظنا هى طابع أحاديثنا .

والديمقراطية فى العالم العربى محتاجة - لىكى تقوم بدورها على الوجه الأكمل - إلى القضاء أولاً وقبل كل شىء - على كل رواسب الاستعمار والاقطاع والنظام الاقتصادى القديم ، والقضاء كذلك على التفرقة الطبقية وزوال النظام الأوتوقراطى .

وإن الجمهورية العربية المتحدة لتعمل جاهدة على للقضاء على هذه الرواسب ، وتبنى فى بلادنا ديمقراطية تعتمد على موافقة الشعب ومساهمته فى جهاز الحكم .

فهرس الكتاب

صفحة

مقدمة	٥
المكتب الهندي للدراسات البرلمانية	١١
كلمة شرى سوهان لاي	١٣
كلمة شرى نهرو	٢١
كلمة شرى . م . أنانثا سايانام ، ايانجار	٤٣
كلمة دكتور ف . ك . ر . ف . راو	٥٥
كلمة مستر إيلسورث بانكير	٧٥
كلمة ميان زياد الدين	٨٩
كلمة الدكتور جوليوس كاتز	١٠١
كلمة جنرال محمد عمر	١١٣
كلمة السيد / عمر أبوريشة	١١٩

طبع بمطابع
دار النشر للجامعات المصرية
هلاه الدين الشيتى وشركاه (شركة توصية بالأسهم)
١٤ شارع عسرونف - بالمتاحرة

سلسلة الفكر العالمى

سلسلة كتب شهرية تقدم إلى القارىء فى يسر خلاصة وافية لأهم ما يصدر فى العالم من كتب أو يظهر فيه من آراء . غير أنها تنشر الآراء على مسئولية أصحابها دون سواهم ، إيماناً منها بأن الفكر يحيا بمناقشة شتى الآراء على ما فيها من توافق أو اختلاف ، وبأن الحرية الفكرية هى السبيل إلى تجديد العقل وتنشيط الذهن ، ودعم أركان الثقافة الحقة .

« صدر من »

- الستار الحديدي حول أمريكا ...
تأليف جون بتي
- مطامع بريطانيا فى الشرق الأوسط ...
أصدره المجلس البريطانى للبحوث السياسية
- سياسة الهند الخارجية ...
تأليف نوس بركيس وموهند ريدي
- خمس أفكار تغير وجه العالم ...
تأليف بربارا وارد
- أمريكا والشرق الأوسط ...
تأليف الدكتور جون كامبل
- نزاع السلاح ...
تأليف انتونى ناتج
- ثورة ناصر ...
تأليف دزموند ستيفارت

الكتاب التالى ويصدر فى أول مايو ١٩٦٠

- شخصية العم سام ...
تأليف ولیم لدرر وأوجين برديك

الثمن ١٠ قروش

ملتزم التوزيع
شركة التوزيع المتحدة